

جامعة الجيلالي لياس سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مادة : السياسات العامة القطاعية في الجزائر

من إعداد الدكتورة : عائشة سالمى

موجهة إلى طلبة السنة الثانية ماستر تخصص دراسات سياسية مقارنة

السداسي الثالث

السنة الجامعية : 2023/2022

مقدمة

مقدمة :

تعتبر السياسة العامة في الجزائر عموما والسياسات القطاعية بالأخص ؛ سياسات مبنية على مجموعة من المفاهيم والمؤسسات القائمة لأجلها، والتي تتحكم فيها متغيرات داخلية وخارجية سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وهذا ما ينعكس على كيفية صنعها وعلى مستوى تحليلها حاليا ومستقبلا.

حيث تؤدي السياسات العامة دورا مهما في الحياة العملية ، نظرا إلى حاجة الحكومات إلى فهم السياسات التي تنفذها واعداد سياسات جديدة و أفضل ، بحيث توجد دراسات في السياسات العامة تستهدف المواطن الذي يتلقى تلك السياسات، حتى لا يبقى المواطنون متلقين سلبيين للسياسات العامة بل يجب أن يتمتعوا بالقدرة على تقويم السلع والخدمات التي تنتجها الحكومات والمطالبة بتحسينها. إذ ان عملية صنع السياسات العامة تكشرف عن النظام السياسي وهو في حالة الحركة وتركز على مخرجاته ومن ثم تساعد على فهم ديناميات النظام والقوى المؤثرة فيه ، باعتبار أن النظام السياسي هو أداة لصنع السياسات والقرارات ، الى جانب الأهمية الأكاديمية لأن دراسات السياسات العامة تحقق الارتباط بين علم السياسة وواقع النظام السياسي واهتمامات المواطنين .

الأهداف التعليمية لمقياس السياسات العامة القطاعية في الجزائر :

-تقريب الطالب تخصص دراسات سياسية مقارنة من مادة السياسات العامة القطاعية

-التطرق إلى أساليب وتقنيات تقييم السياسات العامة القطاعية .

المحاضرة الأولى :

ضبط المفاهيم الأساسية للمادة

المحاضرة الأولى /مدخل : ضبط المفاهيم الأساسية للمادة :

1- مفهوم النظام السياسي :

اختلفت وتباينت التعريفات التي قدمت للنظام السياسي ، غير انه ما يمكن ملاحظته أنها قد حددت معينين للنظم السياسية معنى ضيق وهو التعريف التقليدي والآخر معنى واسع وهو التعريف الحديث .

أ.المعنى الضيق والتقليدي لتعبير النظام السياسي، والذي يراد به نظام الحكم الذي يسود دولة معينة ، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري ، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة فتستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها كما تبين حقوق وواجبات الأفراد في الدولة وفي هذا الصدد ذهب " جورج بيردو Georges Burdeau" الى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة . وفي تحديد مقارب ذهب قسم آخر من الفقهاء وعلى رأسهم "لون دوكي" إلى القول بان النظام السياسي هو الشكل الذي يتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين" وذلك انطلاقاً من أن مضمون النظم السياسية لا يشمل فقط كيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة وإنما يشمل كذلك أمور كثيرة كالوسيلة التي بواسطتها يتم الوصول إلى السلطة ومقدار سلطات الحكام وكيفية تحديدها بالقدر الضروري الذي تتطلبه المصلحة العامة ودرجة وعي الشعب وتقدم البلد¹.

ب. أما المعنى الواسع للنظام السياسي فيرفض حصره في إطاره الشكلي والقانوني وفق المعنى التقليدي له، بيد إن هذا المعنى قد تراجع بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الانتقادات التي وجهت له من طرف علماء السياسة السلوكيين والذين فضلوا استخدام مصطلح system بدل regime، حيث يأخذ الثاني بعداً قانونياً بينما الثاني ذا بعد أوسع إذ يتكون من مجموعة مترابطة من المواضيع والعناصر والنظم الفرعية المتفاعلة. فهو في صورته السلوكية تلك المجموعة المترابطة من السلوك المتقن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها ، وفي صورته الهيكلية عبارة عن مجموعة المؤسسات والهيئات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار

¹ تأمر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي ، 2004، صص، 2221.

السياسي في الدولة. فهو حسب "موريس دوفرجه Maurice Duverger" مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمه في هيئة اجتماعية معينة¹.

2- مفهوم السياسة العامة :

إن السياسات العامة هي جوهر العمل الحكومي الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير، أو في منعه أو تقييده وتهدف في جملتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، وهي:

أ - بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي، بما يؤمن لها الاستقلال وحرية التصرف في منهجها السياسي، وسياساتها الخارجية والداخلية، دون اعتراف لأية إرادة أخرى بان تعلق ارادتها ، وبالدرجة التي تكون فيها صاحبة الكلمة العليا داخل الإقليم الذي تهيمن عليه.

ب - وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العلمية لتحقيق التنمية المستدامة، علما بان التنمية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد ، والتغيير المؤسساتي أيضا ، في حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية .

ج- حل المشكلات المجتمعية المماثلة أو المتوقعة في المستقبل المنظور ، في إطار يؤمن إرادة المجتمع ، ويصون حقوق الفرد والجماعة ، ويحقق التكامل والتمازج العضوي بين الأنساق السياسية والاجتماعية والثقافية المحددة لهوية الدولة ومقوماتها البيئية².

هذا التعدد والتنوع الثري في السياسات العامة ، الذي أصبح سمة مميزة للدولة العصرية ، وما يتصل بهذه السياسات من آثار مباشرة وغير مباشرة في مختلف شؤون المجتمع ، قاد إلى اهتمام متزايد من قبل المفكرين والمهنيين لدراسة هذه الظاهرة. لهذا فإننا نجد الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر يحفل بالعديد من المفاهيم والتصورات والاجتهادات في تعريف السياسة العامة ، ومنها :

"السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما" هارولد لاسويل

H.D.Lasswell

¹ كريمة فرمان، كيفية عمل النظام السياسي ، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان،

الجزائر، فرنسا ، إيطاليا)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 17.

² حسن ابشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2000، ص32

" السياسة العامة هي ما تختار الحكومة عمله أو عدم عمله في مجال ما" توماس داي¹ Thomas R.Dye

" السياسة العامة هي اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها ، وهذا يعني ان السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة" حسب "أحمد رشيد"²

من المناسب التنويه أيضا إلى أن السياسات العامة ليست محصورة دوما على ما تنفذه الحكومة من أعمال وما تشرعه من لوائح وأنظمة وقوانين ,بل تشمل أيضا ما تهمله أو تمتنع عن فعله أو تشريع³.

"يسير مصطلح السياسة العامة دائما إلى تصرفات الحكومة والنوايا التي تحدد تلك التصرفات والإجراءات"

كلارك إي كوكران Clarke E. Cochran⁴

من ناحية أخرى يمكن إرجاع تعدد التعريفات التي قدمت للسياسة العامة إلى تعدد الزوايا التي ينظر إليها منها :

-**السياسة العامة كمتغير تابع** : بمعنى كنتيجة لقيام النظام السياسي بممارسة نشاطاته من خلال السلطة التشريعية التي تنظم الحياة العامة في إطار الدولة ، وبالتالي يركز على السبل المتاحة لتحسين المحتوى حتى يتمكن من صناعة قرارات أفضل ، ويعكس هذا المفهوم عموما رأي دعاة المدرسة الكلاسيكية في إطار علم الإدارة العامة الذي يؤكد على الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات والذي يحصر دور السلطة التشريعية في إصدار القوانين والتشريعات إما السلطة التنفيذية فان مهمتها تنحصر في عملية التنفيذ الحر والمنظم للقانون.

-**السياسة العامة كمتغير مستقل** : حيث يركز رواد هذا الجانب من التعريفات على أهمية الدور الذي تلعبه السياسة العامة كعامل مؤثر في العديد من المجالات داخل وخارج إطار الدولة ، مثل التعليم ، الصحة ، البيئة ، التنمية والفقر والعلاقات الخارجية .

¹ H.D.Lasswell, « a pre-view of policy science » , New youk, **American Elsevier**, 1971,P :05.

² احمد رشيد ، **نظرية الإدارة العامة-السياسة العامة والإدارة-**، ط5، القاهرة: دار المعارف ، 1981، ص 83.

³ جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة** ، تر: عامر الكبيسي، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص 87.

⁴ Clarke E.Cochran, **American Public Policy : an introduction**, 10th ed, boston : cengage wadsworth , 2010,p :03.

-السياسة العامة كعملية : بحيث يعتبرونها كمتغير مستقل وتابع في نفس الوقت وبالتالي يلاحظ إن هذا المنظور يضيفي سمة التعقيد والتداخل على المراحل المختلفة للسياسة العامة، ووفقا لذلك فان السياسة العامة تعتبر عملية تتأثر بالبيئة المحيطة بها وتكون بالتالي نتيجة تفاعل العديد من العوامل في البيئة المحيطة من خلال نظام ما يعرف بالنتائج outcomes ونظام التغذية الاسترجاعية the feed back system .

بعد سرد مختلف الاجتهادات المتعددة لتعريف ماهية السياسة العامة يبرز لنا أن أوجه التشابه والتماثل فيها كبيرة ، بالقدر الذي يجعل الاختلاف بينها اختلافا لغويا وليس اختلافا جوهريا ، ويمكننا أن نخلص إلى القول بأن: "السياسات العامة هي الأطر الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلعات وأهداف الحكومة، وتحدد برامجها لإشباع حاجات مجتمعية ، أو حل مشكلات عامة مماثلة أو متوقعة، مع تحديد للأسبقيات وتخصيص للموارد والإمكانات الواجبة للتنفيذ".¹

3- النظام السياسي كمدخل لتحليل السياسة العامة :

النظام السياسي يعمل من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية وكذا الغير رسمية ، بحيث تعكس العلاقة بين هذه المؤسسات، الكيفية التي يتبعها النظام السياسي في أداءه لوظائفه وصنع سياساته العامة. وبما أن السياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف ، بكفاءة وتوازن عمل هذه المؤسسات في صنع السياسات العامة. فانه على ضوء هذا الأداء تتوقف درجة نجاعة السياسات العامة في تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة . ومن بين وظائف النظام السياسي التي لها علاقة مباشرة مع السياسة العامة والتي تعكس واقع الأداء الفعلي للنظام السياسي ، نجد تلك التي أشار إليها توماس داي Thomas Dye بقوله : " أن الحكومة تقوم بأعمال كثيرة، فالحكومة تضبط وتعديل الصراعات بين المجموعات regulate conflicts ، كما تنظم المجتمع organize المجتمع لمواجهة منازعات مع مجتمعات أخرى ، وتقوم الحكومة بتوزيع distribute فوائد رمزية أو مادية لأعضاء المجتمع ، كما تعمل على استخراج extract أموال من أفراد المجتمع عادة ما تكون في صورة ضرائب، ولهذا فان السياسات العامة قد تقوم بضبط أو تعديل السلوك، أو تنظيم البيروقراطية الحكومية ، أو توزيع الفوائد ، أو جباية الضرائب ، أو كل هذه الوظائف في آن معا"².

¹ حسن ابشر الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص34.

² المرجع نفسه ، ص 46

-السياسات الاستخراجية : وهي تشير إلى أداء النظام السياسي وكيفية تعبئة الموارد البشرية والمادية ، سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الخارجية ، ومن أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا هي الضرائب والاعانات والخدمة العسكرية.

-السياسات التوزيعية : ويقصد بها تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات ، ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وُزِعَ ، والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع ، وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع والعلاقة بين الاحتياجات البشرية والتوزيعات الحكومية الرامية الى تلبية تلك الحاجات. التعليم ، الدفاع، الرفاه الاجتماعي: الصحة ، الضمان...

-السياسات التنظيمية : وهي ممارسة النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع ، وإيجاد الحلول لأوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات والثوابت الحضارية للمجتمع . وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية او التهديد بها .

-الأحوال الشخصية: الزواج، الطلاق، النفقة...

-حماية الأفراد والممتلكات من اعتداء الغير

-النشاط الاقتصادي : أجور، اشهار، عملة..

-التنقل المكاني : أنظمة المرور، إجراءات استخراج جواز السفر وتقسيمات الدخول والإقامة

-ضبط التنقل الاجتماعي : وضع ضوابط التعليم والعمل والتصويت وتولي الوظائف العامة.

-النشاط الديني

-النشاط السياسي

-السياسات الرمزية **symbolic**: ويقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني.¹

¹ غابرييل الموند، بنجهام بأول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، صص 188، 189.

فمما سبق يتجلى انه هناك ترابط وثيق بين أداء النظام السياسي لوظائفه وبين المؤسسات المخول لها ذلك ، فالأداء المتوازن لتلك الوظائف وشمولها على نحو إيجابي لكل فئات المجتمع وتحقيقها للصالح العام ، يستلزم استقلالية كل هيكل من هياكل النظام السياسي وأداء كل منهم لدوره ، مع وجود حالة توازن في الأدوار .

وفي هذا الصدد نعرّج إلى أنه يمكن أن نعتبر تصنيف السياسات العامة حسب القطاعات المهنية أو الفنية، توضيحا لمحتوى السياسات ولأهدافها الجزئية المتخصصة، وهي تهدف إلى: تأمين سيادة الدولة والحفاظ على هويتها وتراثها الحضاري، والوفاء بالحاجات الأساسية المادية والمعنوية للمواطنين¹، وفي ضوء هذه الأهداف الرئيسية تتعدد قطاعات السياسات العامة وأهمها: السياسة الخارجية، السياسات التعليمية، والصحية، وسياسات الإسكان، النقل والمواصلات، الإعلام والثقافة، البيئة.

4- مفهوم السياسات العمومية :

يمكن القول انه من حيث الأصول المعرفية لتحليل السياسات العمومية ، فانه من الضروري العودة على الأقل إلى ثلاثة تيارات فكرية كبرى ساهمت كل واحدة منها بطريقتها في بناء الخلفية الأساسية لهذا الحقل المعرفي الحديث نوعا ما :

أولا : الأبحاث المتعلقة بالبيروقراطية كشكل من اشكال التطور المجتمعي المبني على التنظيم العقلاني للوسائل حسب طبيعة الغايات والأهداف. **ثانيا :** نظرية التنظيمات من خلال بنائها المعتمد على مفاهيم مركزية مثل الفاعل ، الاستراتيجية، السلطة ... **ثالثا:** مقتربات التدبير العمومي المنشغلة بمجموع آليات ووسائل التنظيم والتنشيط ومراقبة المنظمات العمومية في اتجاه تطوير قدراتها انطلاقا من معايير الدقة والجودة.

فالسياسات العمومية لا تتعلق بالدولة في حد ذاتها ، بل بما تفعله وتقوم به عبر مؤسساتها الدستورية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، لذلك عادة ما يقال أن السياسات العمومية هي محاولة النظر إلى الدولة في حالة فعل ، بهذا المعنى فان السياسات العمومية هي :

¹ – Bourich Riadh, « Analyse des Politiques Publiques », **Revue Sciences Humaines**. N°25, Algérie: Université Mentouri-Constantine, 2006, p 90.

-حصول عمل الدولة ، أي الفعل أو العمل المؤسسي الذي يتم في إطار قانوني ومؤسسي ، إنها حصول عمل مجموعة من الفاعلين ، التي ترتبط بمجموعة من المحددات مثل طبيعة دور الدور ، الثقافة السياسية السائدة ، توزيع الأدوار بين المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية.

-سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة ، انها أكبر من مجرد قرار واحد فعملية صنع السياسات ي جان تفهم بصورة تشمل الإعداد والتنفيذ والتقييم والتغذية العكسية ، وهنا بالرغم من الحياد الظاهر للكلمات والذي يعطي صورة ثابتة لهذه العملية ، فان السياسات العمومية ليست مسلسلة بعيدا عن رهانات السلطة والمصالح والقيم والصراعات.

-تمرين مؤسسي يروم التنبؤ بالمستقبل، عن طريق مجموعة من الاختيارات، التي تعكس سلوكيات وقناعات وإكراهات وقيم الفاعلين المتعددين الرسميين منهم او غير الرسميين. ان السياسات العمومية هي كذلك بالتعبير الشهير لمنظر المدرسة النسقية ديفيد ايستون " دراسة التوزيع السلطوي للقيم " .

-مجموعة من الإجراءات والقرارات ذات المنشأ الإداري والصادرة عن السلطات العامة ، والمحددة ضمن إطار منسجم يسمح باعطاء كل اجراء او قرار مضمونا وبعدا ، وهو ما يجعل لها فاعلها ومرجعياتها وآثارها المفترضة وجمهورها الخاص¹.

إذن يمكن القول ان السياسة العمومية هي سلسلة من قرارات ونشاطات ذات انسجام مقصود يتخذها مختلف الفاعلين العموميين من اجل حل مشكلة جماعية فهي عبارة عن برنامج عمل خاص بسلطة أو أكثر من السلطات العمومية او الحكومية في قطاع من قطاعات المجتمع او حيز معين².

¹ حسن طارق ، " السياسات العمومية: مفاهيم وتطبيقات"، في : حسن طارق ، عثمان كابر ، مباديء ومقاربات في تقييم السياسات العمومية ، منشورات جمعية الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان ، المغرب : ابريل 2014 ، ص 13

² مجلس المحاسبة الجزائري ، " دليل تقييم السياسات العمومية" ، على الرابط:

<https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%84%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d9%87%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9> ، ص 8

5- الفرق بين السياسات العامة والسياسات العمومية:

يمكن اعتبار السياسات العمومية جوهر الفعل العمومي Action Public الذي يبرز توجهات الدولة ومختلف وظائفها بما يضمن تحقيق المصلحة العامة والذي يكون في شكل برامج وخطط من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اذ يقول في هذا الصدد " حسن ابشر الطيب " ان السياسات العمومية تمثل الأطر الفكرية والعملية التي توضح توجهات وتطلعات وأهداف الحكومة ، وتحدد مختلف برامجها بهدف اشباع حاجات مجتمعية او حل مشكلات مطروحة او متوقعة مع ضمان تخصيص مختلف الموارد اللازمة لعملية التنفيذ، وعليه فان صياغة أي سياسة هو من اجل إيجاد حلول لمشاكل مطروحة في المجتمع او تلبية مختلف الاحتياجات لكن هذا يتطلب تسخير الموارد الضرورية لذلك.¹

فالسياسات العامة هي أكبر واشمل من السياسات العمومية ، فالسياسة العامة politique générale للدولة او الحكومة هي التوجه العام للدولة وتتفرع منها السياسات العمومية politique public ، كما يمكن القول ان السياسة العامة هي التوجه السياسي العام للدولة والسياسات العمومية هي مجالات لتنزيل السياسة العامة من خلال إجراءات وتدابير في شكل مخططات او مشاريع.

6- الأهمية العلمية والعملية لتحليل السياسات العامة :

حيث يرى " جيمس اندرسون " بان الأسباب العلمية في دراسة صنع السياسة العامة وتحليلها تتجلى في ذلك الفهم الجيد والمعمق للظروف والأسباب الدافعة لصياغة أي سياسة عامة في الدولة، أي أن هذه الأخيرة يمكن تناولها كمتغير تابع ، ومن خلال تأثرها بمختلف الفواعل والمتغيرات البيئية كما يمكن اعتبارها كمتغير أصيل من خلال دراسة وتحديد الآثار الناتجة عن هذه الأخيرة اتجاه البيئة الكلية للنظام السياسي ، وذلك كله يعتمد على قدرة محلل السياسات العامة على تحديد طبيعة تلك العلاقات والتفاعلات بين جميع متغيرات وفواعل بيئة السياسة العامة يمكن أن تشكل حلولاً ناجحة لصنع القرار لاسيما حينما يتم اشراك الخبراء والمحللين المختصين في دراسة الأداء الحكومي أثناء صياغة السياسات العامة القطاعية للدولة. وفي هذا السياق يرى "سميث بروس

¹ حسن ابشر الطيب، مرجع سابق.

"BRUCE SMITH" أن تحليل السياسات عملية ترتبط بمناقشة المشكلات المجتمعية ، وتفسير القيم والأهداف ، وتطوير الخيارات وتنفيذها وتقييم النتائج¹.

-الأهمية المهنية: إذ توفر دراسة السياسة العامة للباحث السياسي إمكانية توظيف معارفه في حل المشكلات التي تواجهه في إطار عمله في إحدى القطاعات ..²

¹ Bruce.L.Smith, **Puplic policy and puplic participation Engagin citizens and community in the development of public policy**, Canada : sept 2003, P 05.

² العيد بوخنفر ، تحليل السياسات العامة في الجزائر 1989-2016 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص 103 .

المحاضرة الثانية : مداخل تحليل نتائج السياسة العامة
Analysis of Public
:Policy Consequences

المحاضرة الثانية : مداخل تحليل نتائج السياسة العامة Analysis of Public Policy :Consequences

إن تحليل السياسات العامة اكتسب صفة العلم القائم بذاته ،فهو ينزع نحو تطبيق العلم الاجتماعي من خلال استخدام المناهج المتعددة في البحث لإنتاج المعلومات الأساسية ذات العلاقة بسياسة عامة ما ، ومن سان هذه المعلومات ضمن سياقات سياسية متعددة أن تؤدي إلى معرفة السلوكيات المرتبطة بالفعل السياسي من حيث الفاعلين والمؤثرين وتقوم الآثار المترتبة على ذلك كما يمكن القول أن عملية تحليل السياسة العامة هي عملية معقدة ومتشابكة ومتغلغلة في عملية صنع السياسة العامة بصفة كلية ، حيث تلازم هذه العملية جميع مراحل عملية صياغة السياسة العامة، بدء بتحديد المشكلة التي هي المحرك الرئيسي لوجود هذه الأخيرة والى غاية تقويمها وتصحيحها ، من قبل المختصين في تحليل السياسة العامة، بمعية صناع القرار الذين يتحملون مسؤولية نتائج هذه السياسات العامة أي كانت آثارها ضمن بيئتها . وقد تعددت الإقترابات أو المداخل التي مثلت إسهامات لأجل تحليل السياسة العامة حيث يقول " جيمس اندرسون " في هذا الصدد : أن علماء السياسة والعلوم الاجتماعية طوروا عددا من المناهج والمفاهيم والخطط لتحليل السياسات العامة وعناصرها الفرعية...، بل أن التنظير حول السياسات العامة يزيد على اهتمامهم بالدراسة الميدانية لها ، علما أن التنظير وما يطرحه من نظريات ومنطلقات تعد ضرورية لغرض التحليل والبحث وتسهيل الاتصالات وتقديم الإيضاحات ال لازمة لفهم وصنع وتنظير السياسات العامة ، فبدون هذه النظريات الار شادية والمعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية أو تحديد المعلومات اللازمة لذلك¹.

وسنحاول إدراج ما رأيناه يمثل أهم المساهمات التي قدمت في هذا المجال :

1. المدخل الرشيد (العقلاني): Rational Approach

يعتبر هذا المدخل السياسة العامة بمثابة سياسة رشيدة مصممة بهدف الكفاية في تعظيم صافي الإشباع للقيم الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهذا المدخل يفترض أنه يمكن المفاضلة بين القيم الاجتماعية ووزنها، أي أن يتطلب فهما كاملا للقيم المجتمعية، ويتطلب معلومات عن السياسات البديلة، ويتطلب ذكاء لاحتساب معدل التكاليف إلى العائد، وأخيرا يتطلب نظاما لصنع القرار يسهل الرشد في تشكيل السياسات.

¹ جيمس اندرسون ، المرجع السابق ، ص 23.

هذا النموذج يقدم نمطا مثاليا لعملية صنع القرار كونه ، وبغض النظر عن عدم إمكانية تطبيقه في الواقع العملي لعدة عوامل- فانه يستند إلى دراسة شاملة ومتعمقة للبدائل ، وحساب دقيق للغايات والوسائل وتحليل دقيق للتكلفة والعائد، بالإضافة لامتلاك صانع القرار للمعلومات الكافية حول المشكلة القائمة ، وكذا امتلاكه للبدائل الواضحة والوقت الكافي لاتخاذ القرار المناسب¹.

إن الخاصية المميزة لهذا المدخل هو أنه يحاول تقديم حلولاً شاملة للمشاكل الاجتماعية وخاصة الإدارية، وذلك من خلال تقسيم مراحل السياسة العامة إلى مراحل متسلسلة، ومحاولة إيجاد حل عقلائي بأقل التكاليف وأعظم النتائج وذلك باستخدام عدة أساليب فنية.

2. المدخل التجريبي Empirical Approach :

وهو يعتمد على المبادئ السلوكية ويعد من المداخل ذات الفائدة المحدودة في التطبيق العملي، ويمكن تجسيده من خلال التجربة الاجتماعية، والتجربة القائمة على التشابه، وهو يستخدم بشكل مكثف نظرية الاحتمالات والإستنتاج الإحصائي، بالإستناد إلى طرق البحث في العلوم السلوكية، وقد أمكن للنموذج التجريبي أن يقدم نتائج غير غامضة حول علاقات السبب والنتيجة، وذلك عندما تكون تحت ظروف مثالية، ولعل هذا ما يمثل أهم عيوب هذا النموذج، حيث أن الظروف المثالية نادرا ما تكون متاحة في ظل عالم اليوم، وما يسوده من تفاعلات اجتماعية متشابكة ومعقدة.²

خطوات المدخل التجريبي :

يرتكز الاطار التحليلي لهذا المدخل على مجموعة من الخطوات المنهجية والتي يمكن تحديدها فيما يلي :

-تحديد وضبط المشكلة محل الدراسة والتجريب.

-صياغة مشكلة الدراسة في فروض واضحة ودقيقة قابلة للتحقق والاختبار.

¹ العيد بوخنفر ، مرجع سابق ، ص 171.

² سلمى الامام ، صنع السياسة العامة في الجزائر -دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007 ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 54-56.

-اختيار تصميم تجريبي مناسب ، واختيار العينة التي ستجرى عليها التجربة، وتصنيف أفراد العينة بدقة تحت المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، مع التأكد من تساوي المجموعتين من جميع الأوجه ، ماعدا العامل التجريبي الموجود في المجموعة الأولى فقط.

-ضرورة توفر الأجهزة اللازمة للتجريب والقياس.

جمع البيانات حول الظاهر محل الدراسة وتصنيفها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها. -تحرير التقرير النهائي حول أهم النتائج المتوصل إليها والإشارة إلى إمكانية التعميم إذا وجد ما يثبتته¹.

إن النموذج التجريبي يتطلب دراسات وبحوث ذات درجة عالية من المهارة والتخيل ونفس طويل، من أجل تقليل النتائج السلبية، التي قد يتعرض إليها بسبب المؤثرات والضغطات البيئية فالصعوبة تكمن في كيفية استخدام وتطبيق نتائج بحوث ودراسات معملية، وتكييفها مع المجتمع الذي يقع تحت سيطرة متغيرات اجتماعية عديدة، ورغم ذلك فهذا لم يمنع مساهمة مثل هذه الدراسات الاجتماعية والسلوكية في توفير البيانات المهمة والضرورية في تحليل وصنع السياسات العامة وتحليل نتائجها.

هذا عن المداخل المنهجية الأساسية التي تعتمد عليها عملية صنع وتحليل السياسة العامة، وهنا لا بد من تأكيد أن هذه المداخل هي الشائعة في هذا المجال والتي تم التركيز عليها، وهذا لا يعني أنها الوحيدة فهناك مداخل أخرى كمدخل العمليات والأنشطة الوظيفية ومدخل دراسة الحالة، كما أن الكتابات في هذا المجال تؤكد على وجود مداخل جزئية في عملية تحليل السياسة العامة وهي المتعلقة بنماذج اتخاذ قرار السياسة العامة، نورد هنا فيما يلي:

1. النموذج المثالي الرشيد : هو نفس المدخل المتناول في تحليل السياسة العامة، إلا أنه هنا مطبق على اتخاذ القرار، فهو يقوم على الافتراض الإقتصادي، أي أنه على الحكومة أن تتخذ قرار السياسة العامة الذي يتمخض عنه مكاسب وعوائد للمجتمع، ويعبر عن أقل قدر من التكاليف.²

2. النموذج التراكمي المتدرج : وهو النموذج الذي تحدث عنه "تشارلز ليندبلوم Charles Lindblom" ليحل محل النموذج الرشيد، وهو يعتمد على الأنشطة السابقة، مع إدخال التعديلات التدريجية، أي أن صانعي

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات، الجزائر: 1997 ، ص 114.

² - فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل ، عمان: دار المسيرة ، 2001، ص 125.

- القرارات يجزؤون المشكلة، لغرض التمكن من اختيار القرار المناسب، وعليه فإن عملية التوصل إلى قرارات لا تشمل على أكثر من تغيرات محدودة على الوضع الراهن، أما عن أهم المبادئ التي يقوم عليها فهي:
- التركيز على السياسات أو القرارات التي تختلف جزئياً عن السياسات الحالية أو الوضع الراهن ، و محاولة الأخذ في الاعتبار عددا محددًا من البدائل في معالجة مشكلة ما.
 - ليس هناك ضرورة لإجراء عمليات شاملة لدراسة نتائج البدائل المختلفة والإكتفاء بتحليل بعض الآثار الهامة فقط.
 - ليس هناك حلولاً جزئية للمشاكل، بل هناك تعديل مستمر للوسائل والغايات بصورة تتجاوب مع المتغيرات التي تحدث على طبيعة المشكلة.¹

ويفضل صانعو القرار هذا الأسلوب المحافظ بسبب قيود الوقت والمعلومات والتكاليف، التي تمنعهم من التحقق من الإطار العلمي للبدائل الممكنة ونتائجها، وبذلك يتميز هذا النموذج بتخفيض الصراعات والمحافظة على الاستقرار، بدلا من إتباع سياسات جديدة قد تكتنفها مصالح جمّة.

3. نموذج المسح المختلط: انتشر هذا النموذج في فترة السبعينات، وقد قدمه "اتزيوبي" وهذا الأسلوب يستقي

بمزايا النموذجين السابقين، النموذج الرشيد والتدريجي، حيث أن كل منهما يستبعد سلبيات الآخر، حيث تم الأخذ من النموذج الأول تركيزه على الكلي والشمولي بدون تفاصيل، واستقى من الثاني نظريته الجزئية وتركيزه على التفاصيل وبالتالي أقام "اتزيوبي" إدماجا قائما على التحليل والبحث والإختبار والتقويم بين ما هو استخلاص إجمالي وبين ما هو بناء تأسيسي، وهو ليس مثاليا في فرضياته كالعقلانية، وليس محافظا كالاتجاه التراكمي، فهو يتميز بالمرونة لأنه يقدم صورة متوازية بين فنية النموذج العقلاني وحساسية النموذج التراكمي.²

إن هذه المداخل التي تم التطرق إليها، لا تعدو أن تكون بعض المداخل التي اهتمت بتحليل السياسات العامة وهي الأكثر تناولا من قبل الباحثين، وإذا كان كل مدخل يقوم على فكرة ما في تحليل وفهم السياسة العامة وتحديد مضامينها ومكوناتها، فهي بالتالي تزيد من إمكانية وقدرة محلل السياسات في إثراء مفاهيم السياسة العامة،

¹- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 132-134.

²- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1994، ص 89-93.

ومن ثم زيادة القدرة على التحليل وفق المعطيات البيئية، وهنا لا يمكن تفضيل مدخل عن آخر، فالفهم المتكامل لظاهرة السياسة العامة لا يتأتى عبر مدخل واحد، بل باستخدام العديد منها في إطار منظومة متكاملة¹.

1- الاقتراب المؤسسي الحديث في تحليل السياسات العامة :

شهدت نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين العودة القوية للمؤسسات كمرجعية نظرية في العلوم السياسية ، بعدما كان ينظر إليها منظر التعددية على أنها وعاء فارغ محاييد ، فعادة المؤسسات السياسية وعلى رأسها الدولة لتحتل بؤرة الاهتمام وكان محور هذا التحول أي الشكوك التي حامت دون الفكرة القائلة بان المؤسسات السياسية ليست إلا انعكاس للقوى المجتمعية ، أو ماهي إلا مجرد أداة تحوز عليها النخب السياسية من اجل تسيير المشكلات الاجتماعية. وفي ظل هذا التوجه قامت "تيدا سكوبول T.Skopol" بتقديم وجهة نظر مستوحاة من أعمال "توكوفيل Tocqueville و فير Weber وغيرهم تؤكد فيها على أن الدولة لا تتمتع باستقلالية فحسب اتجاه باقي القوى الاجتماعية ، بل لها القدرة على تحويل المجتمع نفسه بواسطة نشاطاتها المتعددة. ويرتكز ميدان البحث الذي جاءت به المؤسسة الحديثة حول الإجابة على إشكاليتين أساسيتين هما :

- الأولى تتعلق بندى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وهوياتهم وعلى طبيعتهم.

- الثانية تتعلق بالتطور المؤسسي وتدفع بالباحث للتساؤل حول أصول وخصائص المؤسسات وذلك بتفحص آلية إنتاج وإعادة إنتاج هذه المؤسسات ، في إطار سيرورة دائمة يكون فيها المشهد المؤسسي القائم في مرحلة ما من الزمان والمكان هو الذي يحدد إمكانية ومسار التغيير المؤسسي المحتمل . ويجدر القول بان المؤسسة الحديثة لاتمثل تيارا واحدا بل عبارة عن مجموعة مكونة من ثلاثة تيارات او أكثر حسب بعض الكتاب ، وتشكل هذه التيارات ثلاثة مناهج مختلفة للتحليل وهي المؤسسة الاجتماعية L'institutionnalisme sociologique والمؤسسية التاريخية L'institutionnalisme Historique ومؤسسية الاختيارات العقلانية L'institutionnalisme des choix rationnels.²

¹ سلمى الامام ، مرجع سابق، 54-56

² حسيني محمد العيد ، السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013، صص 65، 66.

المحاضرة الثالثة: السياسات البحثية والسياسات العامة القطاعية

المحاضرة الثالثة: السياسات البحثية والسياسات العامة القطاعية

رغم سعي الجزائر لانشاء منظومة قانونية و هيكلية لتطوير البحث العلمي و تخصيصها اعتمادات مالية ضخمة من أجل ترقيته، ورغم كون القائمين برسم السياسات وصنع القرار والمشتغلين بالبحث النفسي والإجتماعي، يمثل كلاً منهما مجتمع قائم بذاته له ثقافته، واهتماماته، وأولوياته وأساليبه، وطرقه الخاصة في التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجهه، وأن المشتغلين بالبحث العلمي مستغرقون ومهتمون بقضايا العلم في حد ذاته أكثر من إهتمامهم بكيفية استخدام هذه المعرفة، بعكس السياسيين الذين يركزون على الجانب العملي التطبيقي للمشكلات، الا انه هنالك فجوة تفصل بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار. ما يجعلنا نطرح تساؤل حول الدراسات والبحوث التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي بكافة فئاتها وحول دراسات أساتذة الجامعات ليس بسبب مستوى تلك الدراسات والبحوث فقد يكون معظمها جيد، وليس حول ميزانيتها فميزانيات بعض مؤسسات البحث العلمي لا تصرف بكاملها عند نهاية السنة المالية، بل إن مصدر القلق هو حول الاستفادة منها والتعامل مع نتائجها لتحقيق تلك الدراسات الأهداف التي عملت من أجلها. وذلك لما اثبتته دراسات عديدة التي تم إجراؤها حول مدى الارتباط بين البحث العلمي و التنمية، و أهمية نتائجه في الحد مثلا من أزمة البطالة و خلق مناصب الشغل و زيادة الدخل القومي.

أولا : طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات وضع السياسات وصنع القرار.

يمكن أن نلاحظ العديد من النقاط المهمة في هذا السياق :

1. لا توجد قطيعة كلية أو فجوة عميقة تفصل المشتغلين بالبحث الإجتماعي براسمي السياسات؛ وإنما هناك علاقة غير تفاعلية، أحادية الجانب ومن طرف واحد وفي موضوعات تحتاجها مؤسسات رسم السياسات او متخذي القرار فيتجهون إلى مؤسسات بحثية محددة لدراسة المشكلة واقتراح الحلول لها¹.
2. هناك قنوات اتصال بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي وبين قيادات الوزارات المختلفة وأهمها الملتقيات العلمية والندوات الوطنية وورش العمل التي تجمع الفريقين، وتعتمد إليها المؤسسات البحثية بشكل خاص كآلية لمد

¹ يوسفى حدة، "معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر"، مداخلة القيت بالملتقى الوطني الأول حول " اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق 08/07 مارس 2012 ،

ورقلة، على الرابط : <https://bit.ly/3D4YN45>

الجسور بينها وبين مؤسسات رسم السياسات، وتدعوه فيها قيادات العمل التنفيذي والتشريعي على أعلى مستوياته إلا أن الملاحظ انه ليس هناك إقبال كبير من قبل هذه الهيئات على الحضور .

3. البحوث المكلف بها من قبل جهات سياسية (وزارات مثلا) أو المتعاقد عليها أقرب للاسترشاد والاستفادة بها في وضع الخطط والبرامج؛ لأنها بناء على طلب فعلي، ولذا يتم الأخذ بنسبة كبيرة مما تطرحه من توصيات. نتيجة لرغبة الوزارة في التعرف على الآراء والتصورات والحلول المطروحة للمشكلة.

4. لا يوجد أي صيغة إلزامية للجهات السياسية للأخذ بنتائج البحث العلمي حتى لو كلفت بها؛ وهناك أمثلة لبحوث كلف بها وزراء وانتهت الدراسات لنتائج وتوصيات ولم يؤخذ بها ولم توضع في الاعتبار؛ لأسباب وظروف شخصية وأخري مجتمعية.

5. المبادرة والرغبة في استخدام نتائج البحث تأتي من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار، فهم الذين بيدهم الأخذ بنتائج البحث العلمي متى أرادوا الاسترشاد، ومتى توافرت الرغبة الجادة في ذلك.

6. الاستعانة وإشراك المشتغلين بالبحث الاجتماعي في بعض الأحيان قد تكون مسألة شكلية لشرعنة قرارات وبرامج وخطط ، تكون في العادة معدة سلفاً ومتخذة بالفعل من قبل القيادات العليا أكثر من كونها مشاركة فعلية.

7. الأقسام العلمية بالجامعات تفتقر لخطوة أو أجندة بحثية محددة مربوطة بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبحوث تجرى وفق اهتمامات الباحثين الذاتية وميولهم الفردية. وهناك فقر في وحدات البحوث الاجتماعية بالوزارات. علاوة على عدم الاتصال والتعاون والتنسيق بين المراكز البحثية المختلفة.¹

ثانيا : معوقات الاعتماد على نتائج البحوث الاجتماعية في وضع السياسات وصنع القرار:

يواجه البحث الاجتماعي والتربوي العديد من المعوقات التي تحد من وجوده وتحول دون الاستفادة من نتائجه وتحويلها إلى قرارات حيث إننا نجد أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي السياسة التعليمية أو المتصلة بالجانب الاجتماعي عامة ، ولذلك فإن البحوث كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو أرفف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد

¹ يوسفى حدة، مرجع سبق ذكره.

الحاجة إليها من العاملين في الميدان، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام لكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات التعليمية والاجتماعية¹.
تنقسم المعوقات التي تحول دون الاستفادة واستخدام نتائج البحث الاجتماعي من قبل مؤسسات رسم السياسات وصنع القرار إلى:

أ / معوقات متعلقة بالعاملين في مجال البحث الاجتماعي وتمثل في الآتي :

- 1-معظم الأبحاث ذات الصبغة الاجتماعية هي من النوع الوصفي، ولذلك لا يستخدم فيها سوى الأساليب الإحصائية المبسطة مثل: النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية..الخ. ومن ناحية أخرى فإن مستوى الجهد المبذول في حالتها يظل متواضعاً، كما أن فائدتها العملية غير محققة في أغلب الأحيان.
- 2-تفتقر في غالبها إلى الأصالة لأنها عبارة عن تكرار لأبحاث الغير مع بعض التعديلات الطفيفة عليها.
- 3-بعض هذه الأبحاث ضحلة في موضوعها ونتائجها؛ حيث ينقصها العمق والإحاطة اللازمين، إذ الكثير منها يمس قضايا هامشية، أو قضايا تم إشباعها بحثاً في بلدان أخرى، ولذلك فإنها يندر أن تأتي بشيء جديد أو هام.
- 4-البحوث المنجزة هي صدى مباشر لبعض اهتمامات الباحثين وليست حلاً لمشكلة أو قضية معينة تعاني منها البيئة المحلية.
- 5-الكثير من هذه الأبحاث يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، لذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة.
- 6-غلبة البحوث الجزئية والقطاعية على البحوث الكلية فعدد كبير يركز على قطاع محدد، قرية، مدينة، شريحة والعينات صغيرة الحجم وغير ممثلة في بعض الأحيان مما يصعب التعميم على نتائجها على مستوى الدولة.
- 7-صعوبة الحصول والإطلاع على نتائج البحث الاجتماعي وعدم وصولها للمؤسسات وضع السياسات ومعرفة الجهات التنفيذية والتشريعية بها.

¹ إدريس لكريني، " البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية " ، على الرابط :

<http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=607>

8- إفتقار غالبية البحوث لتقرير واضح يحدد المشكلة وأسبابها وبدائل الحلول والمقترحات العملية لحلها.

9- أما البحث العلمي في العلوم الإنسانية؛ فإنه لا يتمتع اليوم بالحرية الأكاديمية وحتى النسبية منها، حيث يمنع الباحثون من معالجة عديد الإشكاليات البحثية وهو الأمر الذي يفسر مدى تقزيم المعرفة الإجتماعية خلافا لحرية الممارسة في الفضاءات الأورو- أمريكية¹.

10- عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث، ويقصد بهذا، قلة الحرص والمتابعة من طرف المسؤولين في كل قطاع، لأن المتابعة اليومية وإظهار الإهتمام بالموضوع تدفع بالباحث أن يعمل بجدية ويتوصل إلى نتائج مرضية لكي ينال رضا وتقدير قاداته.

11- عدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في الجزائر، كما أن المتوفر منها لا يفاد منه بالشكل المطلوب أو المتوخى.

12- إن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج إستثماري بسبب غياب هذه التوجهات عن إهتماماتها أصلا؛ أو بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الإبتكارية المطلوبة؛ وهي تختلف بطبيعتها ومتطلباتها عن أنشطة البحث والتطوير المتعارف عليها ضمن المفاهيم السائدة حاليا.

ب / معوقات متعلقة بالقائمين بوضع السياسات وصنع القرار وتتمثل في الآتي :

1- من أبرز المعوقات نجد نظرة القصور للعلوم الإجتماعية وبذلك للبحث الإجتماعي لدى المسؤولين ورسمي السياسات ، إذ يرون أن حل المشكلات المختلفة لا بد أن تكون باستيراد النماذج الجاهزة والناجحة في بيئاتها الأصلية عوض الإعتماد على الاقتراحات التي تضعها البحوث والتي يصعب التأكد من فرضية تحققها ميدانيا .

1 تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، " نحو خلق فرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " ، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 74 ، على الرابط :

<http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf>

ومن ناحية أخرى نجد هناك عزوف شبه تام من مسؤولي المؤسسات العامة والخاصة عن الإعتماد على نتائج البحوث العلمية في المجال الصناعي والتقني فما بالك إقبالهم على نتائج البحوث الإجتماعية والتي لا يؤمنون بجدواها وأهميتها في رفع الإنتاج وتطويره .

2- تفضيل متخذي القرار الإعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية؛ وضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات ومنهم جماعة المشتغلين بالبحث الاجتماعي. فهناك ما يشبه القطيعة أو الهوة بين مراكز البحث وصانعي القرار.

3- بالإضافة أن الفكرة السائدة في أوساط مؤسسية وفي أوساط العامة على السواء بأن النقص في العلوم الأساسية أحد أهم أسباب تخلف العرب الراهن. وبأن العلوم الأساسية المنقذ لنا مما نحن عليه. وترتب على اعتقاد كهذا الاهتمام الزائد بهذه العلوم تدریساً في المدارس والجامعات، مع إهمال للعلوم الاجتماعية و الإنسانية. ¹ وهذا بدوره أفقد هذه العلوم هيبتها والمكانة اللائقة بها في المجتمع. ناهيك عن أن هناك سياسة غير معلنة في الوطن العرب للتضييق على البحث في واقع الإنسان و المجتمع ومصيرهما. كيف لا وهذه العلوم تجعل من المجتمع والسلطة والأيدولوجيا والحرية والتاريخ والاعتقاد موضوعاً لها، وتمارس الشغب الضروري لفهم العالم وتغييره.

4- عدم قناعة معظم حكومات الدول المتخلفة بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية، والدخل القومي، ودخل الفرد إذ ظلت تراهن على الاستيراد الحلول الجاهزة وتطبيقها دون الأخذ بخصوصيات البيئات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لمجتمعاتها.

5- عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي. وان وجدت فهي تتميز بالضبابية وعدم التنسيق والفوضى في التسيير والإشراف والتنفيذ و المتابعة. ²

¹ غنية شليغم، كاوجة محمد الصغير، " السياسة البحثية في الجزائر الاليات والعوائق، مداخلة القيت بالملتقى الوطني الأول حول " اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق 08/07 مارس 2012 ، ورقة، على الرابط :

<https://bit.ly/3T9bz7j>

² يوسفى حدة، مرجع سبق ذكره .

المحاضرة الرابعة : السياسات البيروقراطية والسياسات العامة

المحاضرة الرابعة : السياسات البيروقراطية والسياسات العامة

إن تعاضد دور الدولة في مجتمعنا المعاصر بالقدر الذي أصبحت فيه في معظم البلاد النامية السلطة المهمة والمنسقة لكافة وسائل الإنتاج وكيانات الخدمات- وهو دور تؤديه من خلال الأجهزة الإدارية في الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وعبر الإدارات الإقليمية والمحلية- قد جعل هذه الأجهزة الإدارية محورا أساسيا في بناء الدولة وتحقيق أوجه النمو والتنمية فيها.

والتأمل في الجهد التنموي في الوطن العربي يلاحظ الدور الرئيسي الذي تقوم به حكومات الدولة العربية في عملية التنمية والتي تختلف كليا على تلك المتبعة في الدول الغربية ، والتي جعلت من البيروقراطية العامة محورا أساسيا لكافة أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن هذا الوضع الذي جعل الأجهزة الإدارية في البلد النامية عموما تقوم مقام رأس الرمح في كل عمليات التنمية ، قد ابرز لها وضعا مميزا في تشكيل ووضع السياسات العامة ، كما يشير زباني : "أن البيروقراطية في المجتمعات الحديثة استطاعت أن تفرض نفها كمحور للسلطة الفعلية الحاكمة ، وهي كشريحة اجتماعية في وسعها أن تفرض بعض مفاهيمها ومناهجها في العمل في كافة مجالات النشاط الاجتماعي بالإضافة إلى ذلك فإن الإدارة تشارك عمليا في عملية صنع واتخاذ القرار بما تتوفر عليه من معلومات. إن تدخل الإدارة في مرحلة أعداد وتهيئة القرار يسمح لها بتوجيه القرار وبرسم السياسات العامة للدولة¹.

وهناك من يرى في هذا الصدد أن السياسات العمومية مرتبطة بالتخطيط كمهمة إدارية تباشرها أجهزة الإدارة العامة ، آخذة بعين الاعتبار عامل الوقت وطبيعة الموضوع ودرجة الملاءمة و ضمانات حسن الأداء والتصرف².

إن هذا الدور المتنامي للبيروقراطية العامة في تشكيل ووضع وتنفيذ السياسات العامة ما هو بظاهرة تتسم بها البيروقراطية العامة في الدول النامية فحسب ، وان كان دورها في ذلك أكبر وأعظم ، ولكنه أصبح سمة للبيروقراطية العامة في جميع الدول كما تشير آراء بعض علماء السياسة والإدارة ، حيث يقول في هذا الصدد م.ديموك M.E.Dimock³ اليوم ، قلة نادرة إذا كانت موجودة أصلا ، تلك التي تجادل داعمة لمبدأ الفصل

¹ حسن انشور الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مرجع سابق ، ص 179

² موفق حديد محمد، الإدارة العامة : هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ، الأردن: دار الشروق، 2007، ص 116.

بين السياسات العامة والإدارة.. ان المهنيين في الإدارة العامة لم يعد بإمكانهم تجنب المشاركة في صنع السياسات العامة. ويظل صحيحا في مختلف مجالات الإدارة العامة ، إن الإداري الناجح سياسي ناجح بذات القدر ".
وأيضاً نجد تعليق د. **باجوما R. Baguma** حول هذا الأمر حيث يقول : " ان المهنيين الإداريين في الخدمة العامة ، لما يتمتعون به من مركز استراتيجي في الحوكمة ، إضافة إلى تميز في المعرفة وقدرة في الوصول إلى المعلومات واستمرارية محمية في المهنة ، ينبغي عليهم أن ينهضوا بالدور المطلوب منهم في صنع السياسات العامة القدر الذي يوازي مكانتهم المتميزة في المجتمع " .

ومهما تكن الاجتهادات بشأن البيروقراطية العامة وأثرها السياسي ، فإنها تظل وفقا للمبادئ الدستورية جزءا من السلطة التنفيذية ، ولكنها متميزة بقدر عال من الخبرة والقدرة على التأثير في كافة المجالات السياسية ، بالقدر الذي لم يعد بالإمكان تصورهما كأداة تنفيذية محايدة وإنما أداة تنفيذية ذات توجهات وتأثير سياسي في مختلف المجالات. إن هذا النفوذ المتزايد للبيروقراطية العامة ، في مختلف مجالات السياسات العامة ، يعود الى عدة أسباب من أهمها : امتلاكها للعديد من الخبرات القائمة على التأهيل العلمي والتجربة الملمية بأكثر مما يتاح لغيرها من المؤسسات السياسية ، واحتكارها للمعلومات وقدرتها في توظيفها وفقا لتوجهاتها واختزانها للتجارب ، علما بان العمل في الخدمة العامة مهنة محمية تتسم بالاستمرارية ، وما أتيح لها من سلطة تقديرية يؤمن لها قدرا عاليا من المشاركة في التشريع عن طريق إعداد اللوائح التنفيذية واتخاذ القرارات وفقا للحالة موضع النظر وأنها قبل ذلك وبعد ذلك الجهاز الاستشاري الذي يقدم البدائل للسلطة التنفيذية وللسلطة التشريعية وهو وضع يمكنها من التأثير الفعلي في محتوى وأساليب تنفيذ ما يتم اقراره من سياسات عامة.¹

استنادا على ما تقدم من أطروحات تتصل بالنفوذ المتنامي للبيروقراطية العامة ، فإنها تمثل محورا أساسيا في تشكيل ووضع وتنفيذ السياسات العامة لعدة اعتبارات من أهمها :

أولا : إن تعدد وتنوع وتداخل وتشابك الخيارات في مجال السياسات العامة قد استوجب بالضرورة الإفادة من العديد من النظم والأساليب الرياضية والفنية والتقنية لدراسة البدائل الممكن ، الأمر الذي جعل للتوجه المهني أو التقني أثرا كبيرا في وضع السياسات العامة ، إزاء هذه الخبرة التقنية الواجبة لدراسة وتحليل البدائل للسياسات العامة ، فإنه لامناص للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من الاعتماد بشكل أساسي على الدراسات والمقترحات

¹ حسن انبشور الطيب، مرجع سبق ذكره .

المقدمة من البيروقراطية العامة ، وهو وضع يجعلها عاملا أساسيا مؤثرا في تحديد محتوى وأساليب تنفيذ ما يتم اقراره من سياسات عامة.

ثانيا : الطبيعة السرية لبعض السياسات العامة ، التي يستوجب النزر فيها التقيد بدوائر محصورة في السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية ، تتيح فرصة لتأثير كبار رجال الخدمة العامة عن طريق تقديمهم للاستشارات الفنية في السياسات موضع الدراسة ، وهو وضع تتميز به البيروقراطية العامة على غيرها من المؤسسات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح او الضغط التي لاتتاح لها ذات المشاكل في تشكيل وصناعة هذه السياسات ذات الطبيعة السرية.

ثالثا : إن حياة البيروقراطية العامة واحتكارها للمعلومات المتصلة مختلف القضايا العامة ، يجعلها المصدر الأساسي للمعلومات ويضعها في موقف أفضل من الجهاز التنفيذي السياسي -رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء- وبالتالي يكون للبيروقراطية العامة في تقديم المعلومات التي تتسق مع الخيارات التي تفضلها السياسات العامة.

رابعا: ان الأنظمة التشريعية للسياسات العامة التي تقرها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، تحدد في معظم الحالات أهداف القانون والمبادئ العامة التي تحكم تنفيذه وتفوض للجهاز الإداري إعداد اللوائح التنفيذية المتصلة به ولا جدال أن هذه السلطة التقديرية المفوضة للبيروقراطية العامة في إعداد اللوائح التنفيذية تؤثر في طريقة إعدادها بدرجة من الدرجات على محتوى القانون وأساليب تنفيذه.

خامسا : ان الأجهزة الإدارية هي الأجهزة المستقبلية للمعلومات المثلثة للتغذية الاسترجاعية Feedback المعبرة عن ردود فعل الجماهير على توجهات السياسات العامة ومقدار نجاحها او فشلها في تحقيق أهدافها ، وما اكتنف كل ذلك من إيجابيات او سلبيات ، وعادة ما تقوم هذه الأجهزة الإدارية وفقا لدراستها ورؤيتها لمؤشرات هذه التغذية الاسترجاعية بطلب تعديلات في السياسات العامة ، إما حذفاً أو توسيعاً لأهداف أو نطاق هذه السياسات.¹

¹ المرجع نفسه ، ص 189.

المحاضرة الخامسة : تقييم السياسات العمومية :

المحاضرة الخامسة : تقييم السياسات العمومية :

تحديد السياسات العمومية وإقرارها في إطار منهجي وقانوني يحدد أهدافها ويبين أساليب تنفيذها ، يعين في قياس وتقويم المنفعة الناتجة منها عند اكتمال مراحل تنفيذها ، ولا جدال انه في غياب سياسات عامة محددة يصبح من الصعب قياس المنفعة الناتجة عن الجهود المتعددة التي تبذل دون أن يتم تأطيرها او تنظيمها وفق أهداف وأساليب معلومة. وبما أن السياسات العمومية تفاعل مجموعة من المتغيرات وبما أنها عملية ديناميكية فإنها تتبع عدة مراحل ومن بينها التقييم هي أساس نجاح صنع السياسة العامة عامة والسياسات العمومية خصوصا والحصول على معلومات دقيقة، وتحسين أداء البرامج وتعديل بعض عناصر البرامج، وتحديد الآثار الايجابية للسياسة والآثار السلبية الغير المقصودة كذلك وتجنب تلك الآثار والتقييم يركز على أهداف السياسات العمومية في اختيار أفضل أسلوب.

أولا: تقييم السياسات العمومية :

عرف دليل الرقابة الداخلية المعتمد في جنيف عملية التقييم على أنها إصدار الأحكام حول قيمة valeur وأداء التدخل العمومي وذلك بالاعتماد على مرجعيات ومعايير واضحة مثل الملاءمة ، الكفاءة والفعالية والتي تعتبر من اهم المعايير التي تستخدم في عملية تقييم السياسات العمومية.

في حين اعتبر المكتب العام للحسابات General Accounting Office على أن التقييم عملية منهجية تقوم على أساس أساليب جمع وتحليل البيانات بهدف قياس مدى نجاح برنامج معين ، وكذلك التعرف على أسباب النجاح حيث يمكننا من تقديم أجوبة لأسئلة محددة حول النتائج المتوصل إليها ، والتي يتم استخدامها لقياس مدى نجاعة السياسة والتعرف على سبل تحسين أداءها أو المساعدة على رصد أفضل الموارد.

وبالتالي فان التقييم يسعى لتحقيق هدف معرفي Cognitive وذلك من خلال عملية التشخيص للواقع ورصد مختلف المعلومات وتحليل البيانات التي كانت سبب وراء وضع السياسة ، بالإضافة الى المعلومات التي تتعلق بآثار ونتائج الفعل العمومي. وهدف معياري Normatif الذي يقوم على قياس قيمة السياسة وتحديد مختلف الممارسات الجيدة التي من شأنها المساهمة في نجاح او فشل السياسة المنفذة¹.

¹ دلال بوعتروس، محمد دهان، "مأسسة تقييم السياسات العمومية-دراسة مقارنة بن الجزائر والمغرب-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52 ، ديسمبر 2019، ص 119 .

ان ظهور التقييم كان نتيجة زيادة تدخل الدولة عن طريق سياساتها وبرامجها في مختلف المجالات ، فمن منظور التسيير العمومي فان التدخل العمومي تحكمه بعض الشروط التي تتعلق بطبيعة اهداف السياسات والتي يضل ان تكون قابلة للقياس بالاضافة إلى ملاءمة الموارد المسخرة، وتحديد مختلف الاثار المتوقعة للسياسة كما يشترط تقييم رضا الفئات المستهدفة من السياسة المنفذة كل هذا أدى الى التأسيس لما يسمى بالتسيير العمومي الحديث

1.New Public Managment

اذن يمكن القول انه من الصعب التوصل إلى تعريف موحد لتقييم السياسات العمومية، وذلك لأن عملية التقييم هي بالضرورة متعددة التخصصات، وبالتالي فهي عملية ليست لها حدود مرسومة مسبقا، وهذا ما تؤكد حقيقته أن الممارسة البرلمانية لتقييم السياسات العمومية، في بلدان مختلفة، تتم استنادا إلى تعريفات متنوعة وكلها تؤكد على أهمية الإحاطة بالسياسات / البرامج وآثارها.

ودون الخوض في مسألة الأساس القانوني في هذا المجال، يعرف القانون الداخلي لمجلس النواب في المملكة المغربية مثلا، التقييم على أنه نشاط يهدف، من خلال إجراء المسوحات والأبحاث والتحليل، إلى تشخيص نتائج السياسات والبرامج العمومية وقياس آثارها على الفئات المستهدفة والمجتمع بشكل عام، وكذا قياس مستوى تحقيق الأهداف المخطط لها وتحديد العوامل التي مكنت من تحقيق هذه الأهداف². كما يتمثل دور التقييم في تنوير القرارات العمومية من خلال توفير عناصر للتحليل بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو عنصر اساسي دو طبيعة بيداغوجية في عملية عصرنة التسيير العمومي وتحسينه .

ثانيا: أساليب تقييم السياسات العمومية

يتم تقييم السياسات العمومية من خلال تقييم أداء البرامج والمشاريع العامة من خلال مجموعة الأساليب:

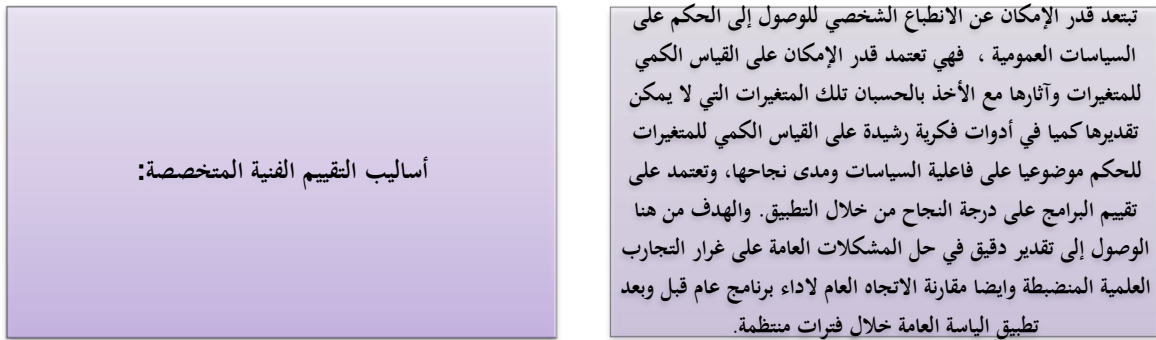
¹ مرجع سبق ذكره.

² نجيب الخدي ، "تقييم السياسات العمومية من طرف البرلمانات حالة مجلس النواب بالمملكة المغربية" ، على الرابط : <https://www.asgp.co/sites/default/files/%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%B0%20%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%8A%20%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%20-%202031%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3.docx> ،

الشكل رقم 01 : أساليب تقييم السياسات العمومية التقليدية والحديثة



اما الأساليب الحديثة :



المصدر : أسماء صالحى ، "تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج"، مجلة الناقد

للدراستات السياسية، العدد: 01 ، 2019 ، صص 197-198.

ثالثاً-تحديات تقييم السياسات العمومية :

تواجه عملية تقييم السياسات العمومية عدة صعوبات ندرج أهمها:

الشكل 02: تحديات تقييم السياسات العمومية.

تشثت آثار السياسة، فقد تشمل السياسة افرادا وشرائح غير الدين توجه اليهم هذه السياسة ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود اهداف محددة للسياسات ا وان بعض الأهداف لاتعلن رسميا

صعوبة الحصول على معلومات أو نقص المعلومات والبيانات ، فذلك قد يعيق محلل السياسة العامة ومقيمها .

مقاومة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم من منطلق انها محاولة للحد من نفودها او تقليص الموارد المخصصة لها.

رغبة الجهات الحكومية في الابقاء على الاوضاع وتجنب اية محاولات لتقييم الاداء خاصة اذا كانت تتميز بامتيازات.

المصدر: منى طواهرية ، تقييم السياسات العامة: بحث في المفهوم والآليات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد

05، جوان 2018 ، ص 10.

رابعاً: معايير تقييم السياسات العمومية :

- 1- **معيار الملائمة** : يقال بأن سياسة ما ملائمة اذا كانت أهدافها المعلنة ونظرية عملها متكيفة مع طبيعة المشكل المراد التكفل به، وهي تمثل آلية لتقدير وقياس مدى التناسب ودرجة التناسق بين اربع متغيرات : الدوافع المبررة لوجود السياسات العمومية ، الأدوات المستخدمة لتحقيقها ، برنامج السياسات العمومية المعتمدة ، وعائدات السياسة العمومية.
- 2- **معيار الكفاية** : يقصد به كفاية الموارد المستهلكة لتحقيق سياسة عمومية مقارنة بالنتائج المحققة فعلياً ، وبتعلق الأمر بالإجابة على التساؤل الآتي : هل يمكن ان نفعّل المزيد وبشكل أفضل بنفس الموارد؟ بمعنى نبحت على معرفة الحدود الممكنة التي تجعل المخرجات كافية لحل المشكلة العامة .
- 3- **معيار الفاعلية** : يسمح بتحليل العلاقة بين الأثر الفعلي والأثر المحدد مسبقاً وذلك للإجابة على تساؤل هل كانت النتائج مفيدة ؟ ، بحيث يتم التركيز على الأثر الذي تحدثه السياسات العمومية بالوقوف على الانعكاسات والآثار السلبية والايجابية التي يحدثها تنفيذ هذه السياسات ، علماً أن هذه الانعكاسات والآثار قد تكون أحياناً مقصودة مثل المساعدات التي تقدمها الدولة لبعض الفئات كالمعوقين والمحتاجين لأنها تدخل في برنامج معدي السياسات العمومية ، أي أن هذه الآثار كانت منتظرة ، كما يمكن أن يحدث العكس وتكون الأثر غير مقصودة مثل زيادة العبء الضريبي على المكلفين بدفع الضريبة نتيجة تنفيذ السياسات العمومية السابقة والحاجة إلى تمويلها ، كما أن هناك آثار قصيرة الأجل تخلفها بعض السياسات وأخرى تعطي آثار طويلة المدى يستغرق تحقيقها عشرات السنين.
- 3- **معيار الانسجام** : يركز على حالات التناسق القائم والترابط الموجود، والبناء المنسجم بين العناصر المشكلة لبرنامج السياسة العمومية ، لاسيما الأهداف المسطرة والإمكانيات المادية والبشرية المسخرة وحتى النصوص القانونية تتكيف وتتماشى مع الأهداف المسطرة .مثلاً هل تملك قوات الأمن الإدارة والوسائل الكافية لتقوية المراقبة في مجال حماية الطرقات وفقاً للأهداف التي حددتها الحكومة¹.

¹ منى طواهرية ، مرجع سابق، ص 08.

4-الفعالية : فعالية هذه السياسة في حل المشكلة وتحقيق الأهداف المرجوة.

5-معيار الاستدامة : يحدد هذا المعيار ما اذا كانت الآثار الإيجابية مستدامة حتى بعد الانتهاء من تطبيق سياسة معينة .

رابعاً: مراحل تقييم السياسات العامة :

إذا اعتبرنا أن التقييم من وجهة نظر اقتصادية هو تحليل للجهود التي بذلت والموارد التي استخدمت ودرجة اتساق التنفيذ الفعلي مع التنفيذ المخطط فان عملية التقييم يجب أن تمر بالمراحل التالية :

أ-تحديد موضوع التقييم : بمعنى الموارد التقييمية هل هي سياسة عامة أم برامج محددة.

ب- تحديد المستوى الذي يجرى عليه التقييم : وتحديد القيود القائمة التي تعوق عملية التقييم والبدائل المختلفة لاتخاذ قرارات على ضوء نتائج التقييم ، مثل هل يوجد التزام معين بضرورة استمرار البرنامج محل التقييم بدون تغيير أو هل يمكن دمج برامج أخرى أو نقله إلى مستوى إداري آخر.

ج- ضمان الإمداد بالمعلومات وتحليل كفاءة المعلومات المتيسرة : ويعني ذلك فحص هذه المعلومات لمعرفة فيما لو أن هذه المعلومات يمكن استخدامها وهل هي كافية.

د-مراجعة كفاءة تسيير البرنامج محل التقييم من جوانبه ودراسة آثاره المباشرة وغير المباشرة على المجتمع بغرض تحقيق التكامل بين برامج السياسة العامة.

هـ-استعراض التقدم والكفاءة والفعالية والتأثير للبرامج العامة : ويجب أن نفرق هنا بين المتابعة والتقييم ، فالمتابعة هي استعراض للجهود التي بذلت والموارد التي استخدمت للتأكد من تمشي التنفيذ الفعلي مع المخطط ، أما التقييم فهو تحليل الكفاءة مع ضرورة التفرقة بين الكفاءة الفنية وكفاءة الإنفاق ، والمقصود بالكفاءة الفنية هو دراسة ما إذا كانت الأساليب المستخدمة قد أثبتت فاعليتها في حل المشكلة محل الدراسة أم لا، في حين أن تحليل كفاءة الإنفاق يدخل فيه معايير أخرى كـمعيار التكلفة/الكفاءة¹.

¹ نور الدين دخان ، تحليل السياسات التعليمية العامة-نموذج الجزائر-، أطروحة دكتوراه ، الجزائر ، 2007 ، صرص 82 . 83.

*ويستدعي استعراض التقدم والتأثير والفعالية لبرامج السياسات العامة البحث عن معايير خاصة بذلك ، ومن مصاعب التقييم في هذا المجال خطورة الاعتماد فقط على القياس الكلي لأثر تلك المشكلات إذ يجب تطبيق بعض الأحكام الكيفية عن مدى القبول والإدراك والاستجابة لبرامج تلك السياسات. وبالرغم من ذلك فقط طور السوسولوجيون بعض الأساليب لقياس آثار السياسة العامة أهمها **طريقة الموازنة والتخطيط والبرمجة وأسلوب المؤثرات الاجتماعية .**

1 -الموازنة والتخطيط والبرمجة:

هي عبارة عن محاولة لترشيد صنع القرار في الإدارة ويتحصل هدفها في تحديد منتج البرامج الحكومية وبالتالي تقليل تكلفة هذا المنتج والتعرف على ما إذا كانت الفائدة تتخطى الكلفة ولاستخدام هذا الأسلوب يجب إبتداء تحديد أهداف البرنامج ثم وضع مقياس لمستوى الإنجاز أي المنتج، يلي ذلك حساب تكاليف البرنامج لكل وحدة من هذا المنتج وعلى هذا يصبح صانع القرار على بينة من العائد والتكلفة الفعلية للبرنامج وبالتالي يستطيع مقارنته ببرامج بديلة كي يرى أيها أفضل لتحقيق الهدف المنشود .

غير إن هذا الأسلوب يواجه العديد من الصعوبات على غرار صعوبة تسيير الآثار الاجتماعية للسياسة العامة في حالات كثيرة كوضع قيمة لتعليم أبناء الفقراء مهارة القراءة والكتابة أو الاستمتاع بالهواء النقي.

تستهدف البرامج مصلحة مجموعات مختلفة من الأفراد، فالإعمادات المخصصة للتعليم العالي تفيد الطبقة الوسطى أكثر من مخصصات محو الأمية يثار التساؤل عن كيفية المقاضلة بين فوائد التعليم العالي لبعض الفئات وفوائد مكافحة الأمية لفئات أخرى حتى على فرض تعادل التكاليف.

يخضع صناع القرار لقيود يفرضها واقع الممارسة السياسية إذ يغلب أن توجد لديهم ولدى المواطنين تصورات بسان المنافع النسبية لبرامج الصحة أو التعليم...يصعب تغييرها عن طريق حسابات التكلفة العائد.

2-المؤثرات الاجتماعية : عبارة عن مقاييس تبين درجة التقدم أو التخلف الاجتماعي للمجتمع بما يساعد في

عملية التقييم الشامل لفعالية السياسة العامة إنها تسلط الضوء على أوضاع اجتماعية معينة وبالتالي تمح بإصدار أحكام أكثر دقة وموضوعية حول أولويات السياسة العامة للدولة. وتتعلق هذه المؤثرات بالصحة والمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والإسكان والمواصلات . وتتمثل أهم المؤشرات التعليمية في معدل استيعاب في النظام

التعليمي بمراحله المختلفة ، كثافة الفصل الدراسي ، نسبة الإامية ، ما ينفق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي على الخدمات ، معدل التسرب.

وأيا كانت الأداة المستخدمة في عملية تقييم اثر السياسة العامة يبقى أن الحصول على المعلومات التي يستلزمها التقييم أمرا ف غاية الصعوبة ، لاسيما أن المنوط بهم التقييم قد لا يجدون الترحيب الكافي والتعاون الصادق من قبل المسؤولين على التخطيط والتنفيذ¹.

تقييم السياسات العمومية في الجزائر : مجلس المحاسبة أنموذجا:

يمثل مجلس المحاسبة الهيئة الرقابية العليا في الجزائر ، ويتولى بناء على ذلك عملية الرقابة على شروط استخدام الأموال العمومية ، كما يقوم أيضا بتقييم البرامج والسياسات العمومية، حيث يعتبر مجلس المحاسبة عضوا في منظمة الانتوساي INTOSAI التي تضم الهيئات الرقابية العليا لمختلف دول العالم، ويقوم بتطبيق المبادئ والمعايير المتفق عليها. وفي هذا السياق تبنى المجلس مبادئ الحوكمة رقم 9400 حول الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2017 ، وكان نتيجة ذلك أن تم إدخال جملة من التعديلات الجوهرية التي شملت العديد من الجوانب على غرار : طبيعة التدخلات المقيمة ، ومعايير التقييم المعتمدة ، طرق جمع البيانات وكذا هيكل التقارير التقييمية، وهو ما جعل من عملية التقييم تكتسب خصائص جديدة مختلفة عن تلك السابقة². إذ يسعى مجلس المحاسبة إلى تحقيق الجودة في أعماله الرقابية والجودة في تسيير هذه الأموال ومتابعة الأطراف والجماعات والمؤسسات المسيرة لهذه الأموال من اجل دفعها إلى تقديم الخدمات اللازمة والمشاريع المكلفة بما على أكمل وجه ويهدف كذلك إلى توفير بيئة عمل صالحة ومحفزة للعمل دون الإخلال بالقواعد العامة أو تباير الأموال العمومية ، من خلال تبني إدارة استراتيجية كقاعدة لإدارته المستقبلية على أسس صلبة وبالتالي يطمح المجلس لان يكون السلطة الرائدة في تحسين إدارة الأموال العمومية في الجزائر³.

¹ نور الدين دخان ، المرجع نفسه.

² مفيدة عطية ، عميروش بوشلاغم ، " تحليل خصائص تقييمات مجلس المحاسبة الجزائري في ظل تبنيه للخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية 9400 لمنظمة الانتوساي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 51، 2019 ، صص 232.

³ باديس بوسعيد، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2016 ، ص 71.

وان المتتبع لأمر يلاحظ أن ممارسات مجلس المحاسبة للتقييم ، وبصفته هيئة عليا للرقابة ISC تنطلق من رؤية تجعل منه نشاطا مقترنا بالعمل الرقابي وجزءا لا يتجزأ منه، يظهر ذلك من خلال المادة رقم 72 من الأمر 95-20 المعدل والمتمم التي تسند إلى مجلس المحاسبة مهمة "تقييم فعالية الأعمال والمخططات والبرامج والتدابير التي قامت بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات الدولة أو الهيئات العمومية الخاضعة لرقابته والتي بادرت بها السلطات العمومية على المستويين الاقتصادي والمالي بغية تحقيق أهداف المصلحة الوطنية" وذلك تحت ظل الفصل الثاني من الباب الثالث من الأمر ، والمتعلقة برقابة نوعية التسيير وهو يندرج ضمن الصلاحيات الإدارية لمجلس المحاسبة ولي ضمن الصلاحيات القضائية. غير انه وبعد اعتماد إرشادات الحوكمة الجيدة رقم 9400 لمنظمة الانتوساي المتعلقة بالخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية فان مهمة التقييم الموكلة لمجلس المحاسبة عرفت تغييرات معتبرة أدت لانتقال التقييم من المقاربة القديمة إلى مقاربة حديثة لاسيما فيما يتعلق بمعايير التقييم حيث اعتمدت المقاربة القديمة على اختبار الفعالية والكفاءة والاقتصاد ، بينما أضافت المقاربة الجديدة معايير أخرى مثل الملاءمة والآثار والاستدامة بحيث ستصبح تقييمات المجلس أكثر شمولية والمأما بجميع جوانب السياسات -الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وهكذا أصبح مجلس المحاسبة محولا بإجراء كل أنواع التقييمات بما فيها السابقة، أثناء فترة التنفيذ وكذلك اللاحقة¹.

ولأجل تفعيل أكثر لدور مجلس المحاسبة من طرف السلطات المعنية بما يتوافق وطبيعته كهيئة وطنية مستقلة في مجال تقييمه للسياسات العمومية والمساهمة في الحفاظ على المال العام وحمايته ، يجب أن:
- أن يتم الالزام القانوني لكافة السلطات الإدارية بضرورة الرد على تقارير الرقابة المنجزة من طرف مجلي المحاسبة في مدة معينة ، وهذا من خلال تحيين القوانين بهذا الخصوص.

- يجب منح الاستقلالية العضوية والوظيفية لأعضاء المجلس وحمايتهم من مختلف الضغوطات .

-تدعيم الاستقلالية المالية للمجلس .

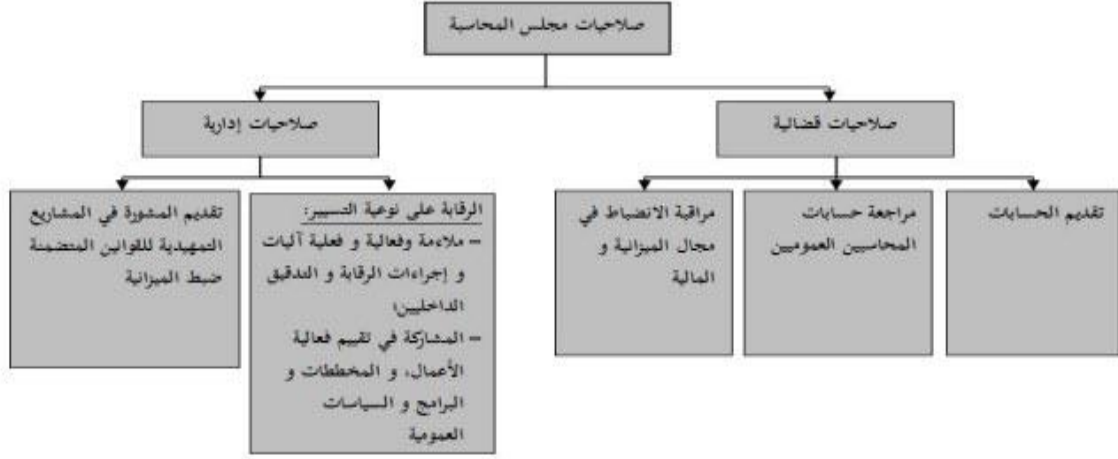
-إعطاء الصبغة الإلزامية لتوصيات المجلس².

¹ مفيدة عطية، عميروش بوشلاغم، مرجع سبق ذكره.

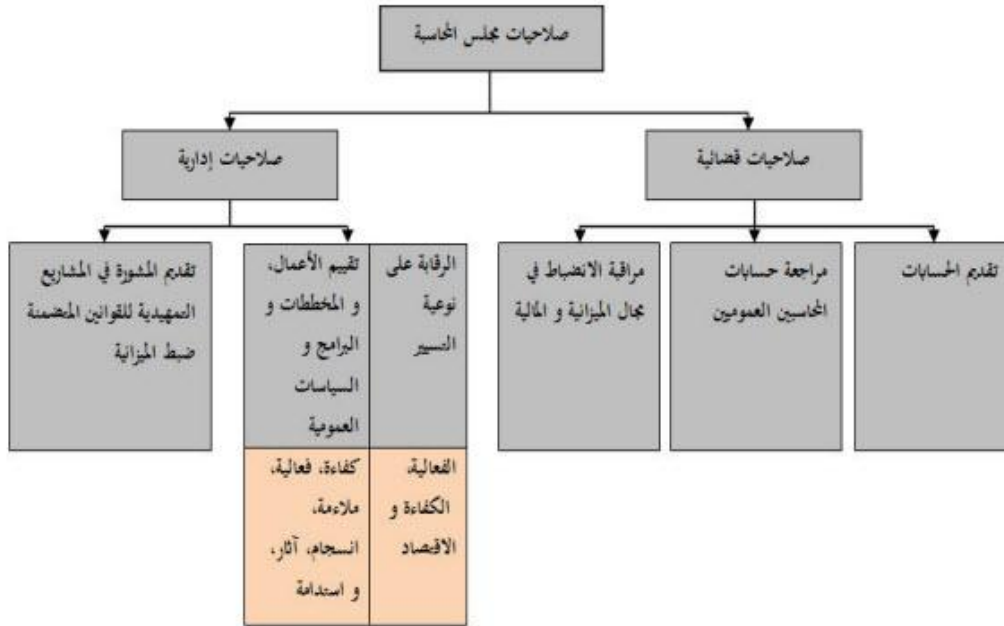
² موساوي حليلة ، دور مجلس المحاسبة في تقييم السياسات العامة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،

مقارنة بين موقع تقييم البرامج ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري:

الشكل 03: موقع تقييم البرامج ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة بالجزائر قديما



الشكل 04 : موقع التقييم ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري بعد تبني مبادئ الحوكمة رقم 9400 المتعلقة بالخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية.



المصدر : مفيدة عطية ، عميروش بوشلاغم ، " تحليل خصائص تقييمات مجلس المحاسبة الجزائري في ظل تنبيه للخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية 9400 لمنظمة الانتوساي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 51، 2019 ، صص 238، 242 .

المحاضرة السادسة : السياسة العامة التعليمية :

المحاضرة السادسة : السياسة العامة التعليمية :

جاءت مسيرة تطوير العلم مؤكدة جملة من المفهومات التربوية والتعليم الحديث وتلك نقلة نوعية ، حيث يأتي التعليم على صدر الأولويات الوطنية وأنه المدخل لتحقيق التقدم والتطور ، وأنه واحد من دعائم الحياة الحديثة وان تطوير التعليم عملية مستمرة. والحديث عن السياسة العامة والسياسة التعليمية على وجه الخصوص، يندرج ضمن أحدث الحقول التي باتت تشغل الباحث السياسي والإداري، انطلاقا من الأهمية التي يحظى بها هذا العلم، والوظيفة التي يؤديها في مختلف الميادين وإذا كان التعليم الجامعي اليوم هو محور اهتمام القادة السياسيين، فإن قراراتهم مهما كانت منهجية اتخاذها ستعكس بالضرورة على مدى نجاح السياسة التعليمية الجامعية وعلى كافة مخرجاتها على المجتمع ككل، ذلك أن السياسة العامة تتميز بشمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع، لذلك يجب الاهتمام بكيفية صياغتها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها وتقليل احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة، ولهذا فإن السياسة العامة التي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صحيحة، تجنب المجتمع الكثير من التضحيات والمشاكل التي تصاحب تنفيذ السياسة العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح¹.

دور المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تقييم السياسات العمومية :

يعتبر المجلس هيئة استشارية يشرف عليها رئيس الجمهورية ، ويمارس المجلس مهمته في التقييم بالنسبة لكل السياسات القطاعية المعنية بالبحث ، حيث يتولى المجلس ممارسة مايلي :

-تقييم الاستراتيجيات والوسائل الموضوعية حيز التنفيذ في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

-تقدير الحاجات من الكفاءات لتحقيق الأهداف المسطرة للبحث واقتراح كل تدبير يرمي إلى تطوير الطاقات العلمية الوطنية.

-المساهمة في تطوير النظام الوطني للبحث من خلاله توليه برسم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

¹ نورد الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة -نموذج الجزائر-، مرجع سابق ، ص 05

-اقتراح التدابير التي تسمح بأحسن تنافسية علمية دوليا.

وفي هذا الصدد كان دستور 2016 قد سعى ليعزز من مكانة ودور الهيئات العلمية والتكنولوجية في مجال تقييم السياسات العامة للحكومة والسياسات العامة القطاعية خصوصا ثم تم ترسيخ ذلك في التعديل الدستوري لسنة 2020 حيث وضع المجلس لدى رئيس الجمهورية بدل الوزير الأول من خلال القيام بتعديلات على القانون رقم 01-20 مؤرخ في 05 شعبان عام 1441 الموافق 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه ، مما سيضفي تناغما مع الأحكام القانونية التي تنص على عرض آراء المجلس على رئيس الجمهورية ورفع التقرير السنوي لنشاطاته إليه ، حيث أسندت للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا أدوارا عدة تمثلت أساسا في : ترقية البحث العلمي الوطني في مجال الابتكار واقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير ، وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تجميع نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة¹.

¹ يوسف أزوال ، ليلي لعجال ، " تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر " ، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد: 2-2021، ص 245.

المحاضرة السابعة : السياسات العامة الصحية

المحاضرة السابعة : السياسات العامة الصحية :

تمثل السياسة الصحية بعدا هاما من أبعاد السياسات الاجتماعية، حيث أن تحقيق هدف التنمية في أي مجتمع لا بد أن يستند إلى مجتمع يتمتع أفراده بمستوى صحي مرتفع يدعمه وعي صحي. ويمكن تعريف السياسة الصحية على أنها موقف الحكومة الرسمي في ميدان الصحة والذي تعبر عنه من خلال الخطابات الرسمية أو من خلال وثائقها الدستورية والإدارية .

فنظرا لأهمية الصحة لدى الشعوب ، فقد اضطلعت برسم وتنفيذ وتقويم السياسات الصحية العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، الوطنية منها وحتى الدولية التي أصبحت تتدخل في الكثير من التفاصيل الخاصة بهذه السياسة باعتبارها مشاكلة لم تعد ذات شأن داخلي فحسب ، بل شأنا عالميا تسيره العديد من المؤسسات الدولية وتتكاتف الجهود الدولية من اجل مواجهة الأوبئة والأزمات الصحية العالمية .

حيث كان لإعلان ألما-أتا alma-ata سنة 1978 الذي صادقت عليه الدول الأعضاء ضمن منظمة الصحة العالمية دورا هاما في تبني دول العالم الثالث خصوصا لسياسات صحية رسمت استراتيجية " الصحة للجميع " سنة 2000 ، بحيث نجد أن المادة الأولى لهذا الإعلان تؤكد على أن الصحة حق أساسي للكائن الإنساني والفروقات الموجودة بين الشعوب في ميدان الصحة يجب أن تلغى. مما يستلزم المساواة في الوصول إلى العلاج مهما كان دخل الفرد ، ما يعني على مستوى السياسات الصحية أن توزيع الخدمات الصحية يجب أن يكون منسجما مع التوزيع الجغرافي لاحتياجات السكان، ويتم تحديد هذه الاحتياجات بمراكة المجتمعات المحلية ، بالإضافة لهذا وجوب توفير خدمات العلاج الأولي مجانية أو مدعمة للمستهلكين¹ .

ولكن مع حلول ثمانينيات القرن العشرين وحدثت الأزمات الاقتصادية ، عرفت إستراتيجية ألما-أتا فشلا ذريعا بسبب نقص التمويل اللازم لإيصال العلاج الأولي لكل السكان في مختلف أنحاء دول العالم .

مما حدى بالدول إلى انتهاج سياسات أخرى لسد هذه الثغرات وذلك بالسعي للاعتماد على الأدوات التشريعية والإدارية اللازمة لتنفيذ السياسة الصحية ، غير أن ذلك يعتمد على طبيعة النظام السياسي وتوزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات المحلية أو الجهوية، أي هل هناك احتكار للقرارات التي تخص السياسة الصحية

¹ حسيني محمد العيد، السياسة العامة الصحية في الجزائر ، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث ،

رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2013 ، صص 51-53

كالتمويل وتقديم الاجزات الطبية والاشراف على توزيع الموارد البشرية والمادية ، على الولايات على المستوى المركزي ولا يكون للسلطات المحلية سوى تنفيذ وتقديم الاقتراحات ، أم إن للإدارات المحلية دور أساسي في إدارة غالبية المؤسسات الصحية!¹

تفسير السياسات الصحية في الجزائر من منظور براديجم السياسة العامة لبيتر هال :

ضمن مختلف التفسيرات التي تندرج ضمن تفسير المؤسسة الحديثة الاجتماعية والتي تعتمد على الربط بين أفكار ومعتقدات الفاعلين والسياسة العامة نجد النموذج التفسيري لبيتر هال Peter Hall ، والذي يفسر قضية التغيير في السياسات العامة من خلال التمييز بين التغيير التراكمي والتغيير الجذري ، ويقدم : كإجابة على السؤال : هل التغيير تراكمي ام جذري؟ حيث يقول أن هنالك ثلاثة مستويات للتغيير ، أول مستوى يتعلق باستعمال أدوات السياسة العامة ، والثاني يتعلق باختيار هذه الأدوات والثالث يتعلق بأهداف هذه السياسة . فالمستوى الأول من التغيير من خلال التعديلات التي تحدثها السلطة العمومية ، والتي تمس في المقام الأول أدوات السياسة العامة ، كأن تقوم الحكومة بتعديل نسبة الاقتطاع الضريبي على الدخل، أما المستوى الثاني فيمس أسلوب الاختيار بين الأدوات المستعملة في السياسة العامة ، دون أن تتأثر أهداف هذه السياسة بهذا التغيير ، في حين نجد أن المستوى الثالث يسعى إلى تغيير أهداف السياسة العامة في حد ذاتها .

من هنا قدم بيتر هال فكرته القائلة بان براديجم الإرشادي للسياسة العامة يتحول إذا مس التغيير المستوى الثالث ، أي أن أهداف السياسة العامة في حد ذاتها يلحقها التغيير؛ وعليه فان التعديلات الهامشية أو تلك التي تمس المستويين الأول والثاني هي أشبه بالعلم العادي الذي تكلم عنه توماس كوهن في كتابه " بنية الثورات العلمية" أما التغيير الذي يلحق بأهداف السياسة العامة فيمكن اعتباره تحولا جذريا في النموذج الإرشادي للسياسة العامة أو بمثابة العلم الثوري الذي جاءت به نظريته ، الذي يشهد بروز نظرية ومناهج ومفاهيم جديدة تختلف عن تلك القديمة وتجعلها في حكم الماضي .

¹ المرجع السابق ، ص 60

فإذا أردنا تحليل السياسات الصحية في الجزائر معتمدين على نموذج "بيتر هال" ، لوجدنا أن أهداف الصحة في الجزائر والتي وضعتها السلطة الحاكمة حتى وان لم تصرح بها، منذ المرحلة التي تلت الاستقلال مازالت هي نفسها ، أي كسب الشرعية لدى المواطنين ، حتى وان تعرضت أدوات السياسة الصحية أو الاختيارات بين هذه الأدوات إلى التغيير بين الحين والآخر .

فشرعية النظام كانت هي الغاية الأولى من كل السياسات الاجتماعية ، ومازالت الى يومنا هذا ، وحتى في الدول المتقدمة كانت السياسات الاجتماعية هي الجسر الذي يعبر به السياسة الى قلوب المواطنين لكسب ولائهم ، ومن ثم تحقيق السلم الاجتماعي ، الذي يعتبر الضامن لبقاء مؤسسات الدولة وديمومتها.

فالخدمات الاجتماعية التي تقدم للمواطنين تمثل ضرورة حتمية لشرعية الدولة ، حتى وان تكفلت هيئات غير رسمية في إطار تجاري أو تطوعي ، بتوفير هذه الخدمات ، فان أعمال هذه الهيئات تصب في شرعية الدولة ، على أساس أنها هي التي تؤطر عمل هذه الهيئات وتراقب نشاطها.

والتغيير الذي لحق بأدوات السياسة الصحية قد يكون في فتح المجال للقطاع الخاص، سواء في التكفل بالعلاج أو الفحص أو في مجال استيراد الدواء، كذلك التحول الذي لحق بطرق تمويل النظام الصحي، غير أن توفير خدمات مجانية للمواطنين داخل مؤسسات القطاع العام بقيت من الثوابت، حتى وان كانت الخدمات الاجتماعية المقدمة داخل المصالح الاستشفائية لا ترقى إلى مستوى الأموال الكبيرة التي تم ضخها في قطاع الصحة¹.

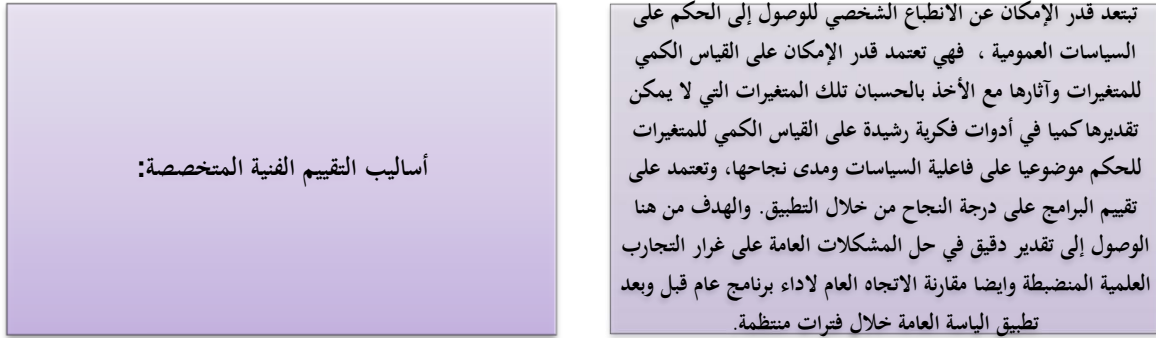
¹ بوحنية قوي ، حسيني محمد العيد ، " السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012" ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01 ، جوان 2016 ، ص 23

الملاحق

الشكل رقم 01 : أساليب تقييم السياسات العمومية التقليدية والحديثة



أما الأساليب الحديثة :



المصدر : أسماء صالحى ، "تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج"، مجلة الناقد

للدراستات السياسية، العدد: 01 ، 2019 ، صص 197-198.

الشكل 02: تحديات تقييم السياسات العمومية.

تشثيت آثار السياسة، فقد تشمل السياسة افرادا وشرائح غير الدين توجه اليهم هذه السياسة ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود اهداف محددة للسياسات ا وان بعض الأهداف لاتعلن رسميا

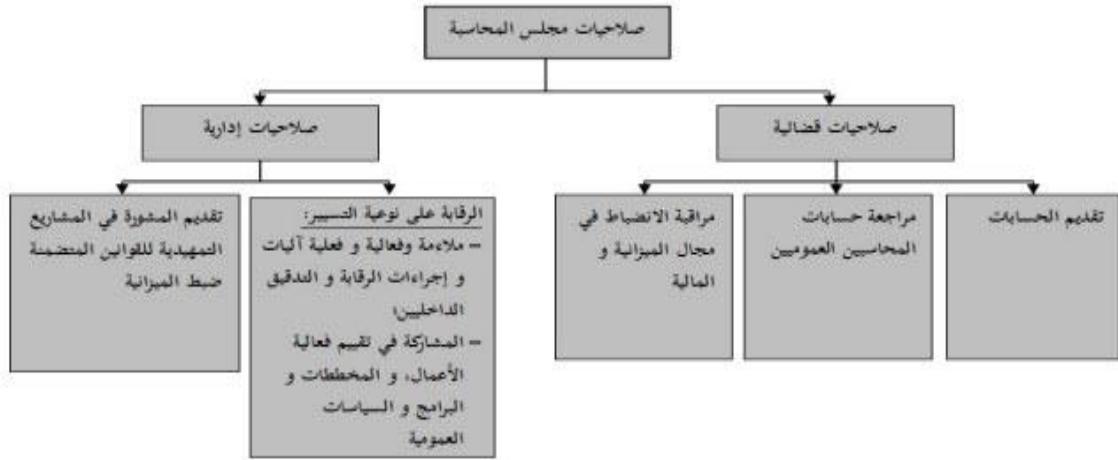
صعوبة الحصول على معلومات أو نقص المعلومات والبيانات ، فذلك قد يعيق محلل السياسة العامة ومقيمها .

مقاومة الجهات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة لعملية التقييم من منطلق انها محاولة للحد من نفودها او تقليص الموارد المخصصة لها.

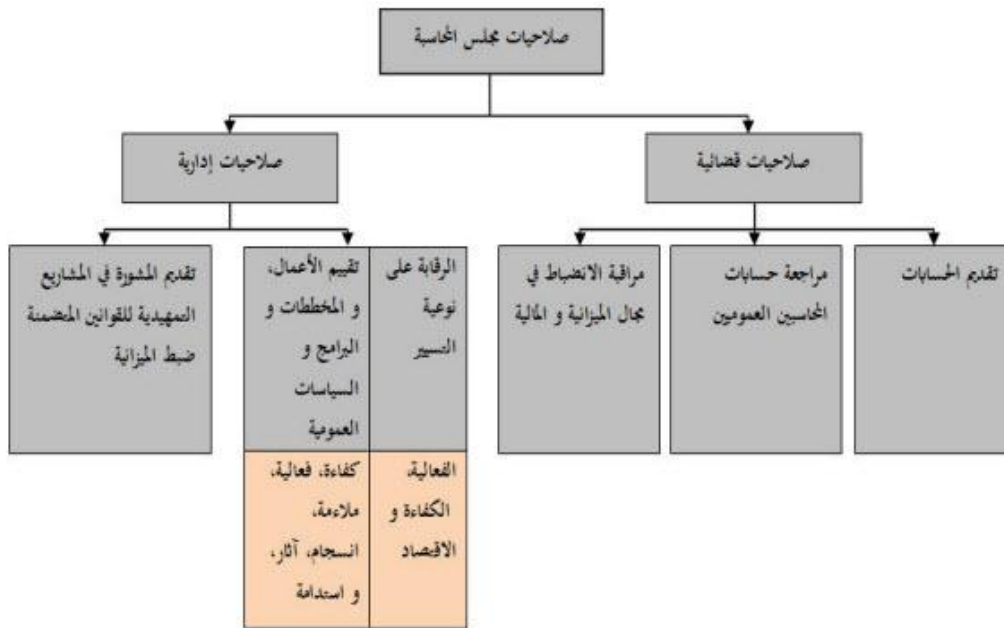
رغبة الجهات الحكومية في الابقاء على الاوضاع وتجنب اية محاولات لتقييم الاداء خاصة اذا كانت تتميز بامتيازات.

المصدر: منى طواهرية ، تقييم السياسات العامة: بحث في المفهوم والآليات ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، العدد 05، جوان 2018 ، ص 10.

الشكل 03: موقع تقييم البرامج ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة بالجزائر قديما



الشكل 04 : موقع التقييم ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري بعد تبني مبادئ الحوكمة رقم 9400 المتعلقة بالخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية.



المصدر : مفيدة عطية ، عميروش بوشلاغم ، " تحليل خصائص تقييمات مجلس المحاسبة الجزائري في ظل تبنيه للخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية 9400 لمنظمة الانتوساي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 51، 2019 ، صص 238، 242 .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1/ باللغة العربية :

- 1- احمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة-السياسة العامة والإدارة-، ط5، القاهرة: دار المعارف ، 1981.
- 2- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات، مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية ، الشارقة: جمعية الاجتماعيين ، 1994 .
- 3- إدريس لكربني، " البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية " ، على الرابط :
<http://www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=607>
- 4- العبد بوخفر ، تحليل السياسات العامة في الجزائر 1989-2016 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : دراسة حالة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، 2017/2018.
- 5- باديس بوسعيد، "مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012"، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- 6- بوحنية قوي ، حسيني محمد العيد، " السياسة العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012" ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01 ، جوان 2016 .
- 7- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، "نحو خلق فرص للأجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ، المكتب الإقليمي للدول العربية، على الرابط :
<http://www.palestineremembered.com/download/UNDP/ArabicVersion/Ar-Human-Dev-2002-ArabicVersion.pdf>
- 8- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي ، 2004.
- 9- جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة ، تر: عامر الكبيسي، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999.
- 10- حسن ابشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2000.
- 11- حسن طارق ، " السياسات العمومية: مفاهيم وتطبيقات"، في : حسن طارق ، عثمان كاير، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية ، منشورات جمعية الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ، المغرب : ابريل 2014 .
- 12- حسيني محمد العيد ، السياسة العامة الصحية في الجزائر، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث 1990-2012-، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2013.
- 13- حسيني محمد العيد، السياسة العامة الصحية في الجزائر ، دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث ، 1990-2012، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2013 .
- 13- دلال بوعتروس، محمد دهان، "مأسسة تقييم السياسات العمومية-دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 52 ، ديسمبر 2019.
- 14- سلمى الامام ، صنع السياسة العامة في الجزائر -دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007 ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام.

15- غابرييل الموند، بنجهام بآول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، تر: هشام عبد الله، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

16- غنية شليغم، كاوجة محمد الصغير، " السياسة البحثية في الجزائر الآليات والعوائق، مداخلة القيت بالملتقى الوطني الأول حول " اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق 08/07 مارس 2012 ، ورقلة، على الرابط :

<https://bit.ly/3T9bz7j>

17- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة، 2001.

18- كريم فرمان، كيفية عمل النظام السياسي، مبادي نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009.

18- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات، الجزائر: 1997 .

19- مفيدة عطية، عميروش بوشلاغم، " تحليل خصائص تقييمات مجلس المحاسبة الجزائري في ظل تبنيه للخطوط

التوجيهية لتقييم السياسات العمومية 9400 لمنظمة الانتوساي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 51، 2019.

20- موساوي حليلة، دور مجلس المحاسبة في تقييم السياسات العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد . 01، جوان 2018 .

21- موفق حديد محمد، الإدارة العامة : هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، الأردن: دار الشروق، 2007.

13- مجلس المحاسبة الجزائري، " دليل تقييم السياسات العمومية" ، على الرابط:

<https://www.ccomptes.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%84%d8%a7%d8%a6%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d9%87%d8%ac%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8%d8%a9> .

14- نجيب الخدي، " تقييم السياسات العمومية من طرف البرلمانات حالة مجلس النواب بالمملكة المغربية" ، على الرابط :

<https://www.asgp.co/sites/default/files/%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%B0%20%D9%86%D8%AC%D9%8A%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%8A%20%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%20-%20%2031%20%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3.docx> ،

15- نور الدين دخان، تحليل السياسات التعليمية العامة-نموذج الجزائر-، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007 .

16- يوسف أزوال، ليلي لعجال، " تقييم السياسات العامة: دراسة في دور الفواعل الرسمية بالجزائر" ، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد: 2-2021.

17- يوسف حدة، معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والاجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر"،

مداخلة القيت بالملتقى الوطني الأول حول " اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق 08/07 مارس 2012 ،

ورقلة، على الرابط : <https://bit.ly/3D4YN45>

18-Bourich Riadh, « Analyse des Politiques Publiques », **Revue Sciences Humaines**. N°25, Algérie: Université Mentouri-Constantine, 2006.

19-H.D.Lasswell, « a pre-view of policy science » , New youk, **American Elsevier**, 1971.

20-Clarke e.cochran, **american public policy : an introduction**, 10th ed, boston : cengage wadsworth , 2010.

-Bruce.L.Smith, **Puplic policy and puplic participation Engagin citizens and community in the development of public policy**, Canada : sept 2003

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

03.....	مقدمة وأهداف المادة
05.....	المحاضرة الأولى : ضبط المفاهيم الأساسية للمادة.....
05.....	- مفهوم النظام السياسي
06.....	- مفهوم السياسة العامة
08.....	- النظام السياسي كمدخل لتحليل السياسة العامة.....
10.....	- مفهوم السياسات العمومية
12.....	- الفرق بين السياسات العامة والسياسات العمومية.....
12.....	- الأهمية العلمية والعملية لتحليل السياسات العامة.....
	المحاضرة الثانية : مداخل تحليل نتائج السياسة العامة
15.....	Analysis of Public Policy Consequences
15.....	- المدخل الرشيد (العقلاني): Rational Approach.....
16.....	- المدخل التجريبي Empirical Approach.....
17.....	- النموذج المثالي الرشيد
17.....	- النموذج التراكمي المتدرج
18.....	- نموذج المسح المختلط
19.....	- الاقتراب المؤسسي الحديث في تحليل السياسات العامة.....
21.....	المحاضرة الثالثة: السياسات البحثية والسياسات العامة القطاعية.....
21.....	- طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات وضع السياسات وصنع القرار.....
22.....	- معوقات الاعتماد على نتائج البحوث الاجتماعية في وضع السياسات وصنع القرار.....

- 23.....معوقات متعلقة بالعاملين في مجال البحث الاجتماعي
- 24.....معوقات متعلقة بالقائمين بوضع السياسات وصنع القرار
- 27.....المحاضرة الرابعة : السياسات البيروقراطية والسياسات العامة
- 31.....المحاضرة الخامسة : تقييم السياسات العمومية
- 31.....تقييم السياسات العمومية
- 32.....أساليب تقييم السياسات العمومية
- 34.....تحديات تقييم السياسات العمومية
- 35.....معايير تقييم السياسات العمومية
- 36.....مراحل تقييم السياسات العامة
- 38.....تقييم السياسات العمومية في الجزائر : مجلس المحاسبة أنموذجا
- 40.....مقارنة بين موقع تقييم البرامج ضمن الصلاحيات الرقابية لمجلس المحاسبة الجزائري
- 42.....المحاضرة السادسة : السياسة العامة التعليمية
- 42.....دور المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تقييم السياسات العمومية
- 45.....المحاضرة السابعة : السياسات العامة الصحية
- 46.....تفسير السياسات الصحية في الجزائر من منظور براديجم السياسة العامة لبيتر هال
- 48.....الملاحق
- 53.....قائمة المراجع
- 57.....قائمة المحتويات